جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الإقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

من إعداد الطالب: السعيد شريف

بعنوان:

آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

(للفترة 2010-2023)

أعضاء لجنة المناقشة

صابر بن معتوق	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا
سهام مانع	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا
بلقاسم رحالي	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى أعز ما أملك أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

وإلى إخوتي الأعزاء وأولادهم وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

وإلى كل الزملاء في الدفعة كل باسمه.

شكر وعرفان

الحمد الله حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

وإنطلاقا من مقولة من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة مانع سهام على إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا وإلى صبرها الدؤوب معي.

وأتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة كل باسمه وإلى كل الأساتذة الذين ساهموا في تعليمي وإثراء معرفتي خلال سنوات دراستي.

وأتوجه بالشكر لكافة الطاقم الإدراي العامل في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وخاصة الطاقم العامل في قسم العلوم الإقتصادية.

والشكر إلى كل الأصدقاء الذين درست معهم وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآليات والإجراءات التي إعتمدت عليها الجزائر لترقية وتطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات وإلى تحليل واقع وأفاق الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، وذلك بالإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الصادرات خارج المحروقات لا زالت ضعيفة رغم كل الإستراتيجيات التي إعتمدت عليها الجزائر للنهوض بها، وأن الجزائر تملك إمكانيات هائلة وجبارة في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث يمكن من خلالها ترقية الصادرات وتحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجيات، صادرات خارج المحروقات، آليات، ترقية الصادرات، الإقتصاد جزائري.

Abstract:

This study aims to highlight the most important mechanisms and measures adopted by Algeria to promote and develop its exports outside the hydrocarbon sector and to analyze the reality and prospects of Algerian exports outside hydrocarbons during the period from 2010 to 2023, using the descriptive and analytical methodology.

The study reached several conclusions, the most important of which are that exports outside hydrocarbons are still weak despite all the strategies adopted by Algeria to promote them, and that Algeria has enormous potential in various economic sectors through which exports can be promoted and economic diversification can be achieved.

Key Words: Strategies, Exports Non-hydrocarbon, Mechanisms, Export promotion, Algerian economy.

قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار العام للتصدير والصادرات	29-05
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير	18-06
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	29-18
الفصل الثاني: آليات والإستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات	62-31
المبحث الأول: إستراتيجيات وجهود الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات	44-32
المبحث الثاني: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	62-44
الخاتمة	64
قائمة المراجع	69
فهرس المحتويات	76

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	20
02	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	23
03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	27
04	يوضح تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2023)	45
05	يمثل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2023)	48
06	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2023)	50

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى بياني يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023)	47
02	يمثل التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2023)	49
03	يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2023	51

مقدمة

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية وخاصة التصدير بوابة نحو آفاق التنمية الإقتصادية وتحقيق الإزدهار، من خلال تبادل السلع والخدمات مع الدول الأخرى، حيث يمكن للدول الإستفادة من مواردها وقدراتها الإنتاجية، وتعزيز مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق التقدم والتطور على مختلف الأصعدة، حيث تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصرا أساسيا داعما للنمو الإقتصادي، لما لها من أثار إيجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، حيث أنها تعتبر السبب الرئيسي في الحصول على العملات الأجنبية الصعبة، ولهذا بدأ الإهتمام بترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة بسبب التقلبات الدورية في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة ووصولها لمستويات متردية.

وبما أن الصـــادرات الجزائرية يهيمن عليها قطاع المحروقات توجهت إلى إتخاذ العديد من القوانين وتبني مختلف الإستراتيجيات والسياسات، التي تقوم بدور ومهمة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليل الإعتماد على إيرادات المحروقات، لأن الإقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة وعدم التنوع في الإنتاج السلعي بل إنه يتميز بالتنوع في الطلب على السلع المستوردة، وهذا ما جعل قطاع التصدير في الجزائر من أضعف القطاعات الإقتصادية، لذلك تعمل الجزائر على تنشيط قطاع التصدير وتقليل إعتماده على قطاع المحروقات وتوجيهيه نحو قطاعات أخرى مثل قطاع الفلاحة، السياحة وقطاع الموارد الطاقوية المتجددة وقطاع المناجم وغيرها من القطاعات الأخرى، التي تنتظر منها الجزائر الكثير من أجل النهوض باقتصادها، من خلال تنويعه وتطويره وزيادة مساهمته في تكوين الناتج وتنويع مصادر الدخل.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية هذه آليات على ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم الإجراءات والآليات التي إتخذتها الدولة الجزائرية لترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات؟
- ماهي الوضعية التي وصلت إليها الصادرات خارج المحروقات؟
- ماهي الأفاق والتوجهات المستقبلية لصادرات خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- لقد إعتمدت الجزائر على العديد من السياسات والإجراءات والتدابير التي من شأنها تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات، لكن نجاح هذه الإجراءات كان محدودا وضيقا بسبب بعض المشاكل والتحديات.
- هناك تطور ملحوظ في قطاع الصادرات خارج المحروقات، لكن ليس بالشكل الذي تعتمد عليه الجزائر كمصدر رئيسي للصادرات الجزائرية بدلا من قطاع المحروقات.
- تحاول الدولة الجزائرية أن تركز على بعض القطاعات الإقتصـــادية من خلال تطويرها وتقديم الدعم لها، من أجل زيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات وتنويعها في الأمد القريب والمتوسط.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تعالج موضوع مهم وحساس في الإقتصاد الجزائري، حيث سنذكر أهم الآليات والإستراتيجيات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، وإلى تبيان الأهمية البالغة التي يمكن للصادرات خارج المحروقات أن تضيفها وتقدمها للصادرات الجزائرية والإقتصاد ككل.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

_ معرفة أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لتشجيع ودعم ترقية الصادرات خارج المحروقات.

_ تتبع واقع ووضعية الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة 2010-2023.

_ ذكر أهم التوجهات والأفاق المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

_ معرفة أهم العقبات والمشاكل التي تواجه الصادرات خارج المحروقات.

منهج الدراسة

إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، حيث إستخدمنا المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية لقطاع التصدير والصادرات، بينما إستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات من خلال إعتماد الجداول والأشكال البيانية والمعلومات والإحصائيات الصادرة عن الهيئات الرسمية الجزائرية.

حدود الدراسة:

– الحدود الموضوعية:

دراسة آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

– الحدود الزمنية:

وتمثلت في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2023.

– الحدود المكانية:

في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع: هناك عدة أسباب الإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- موضوع ذو أهمية إقتصادية كبيرة بالنظر للتوجهات الحكومية التي تعمل عليه، من خلال محاولة ترقيته وتنويعه.
- يعتبر موضوع الساعة والوقت الراهن في الجزائر من خلال ما يعشيه الإقتصاد الوطني.
- الرغبة الشخصية في التعرف على جوانب الموضوع.
- تماشي هذا الموضوع مع تخصص دراستنا.

صعوبات الدراسة: تتمثل:

– صعوبة إتحاد معلومات ومعطيات إحصائية بشكل مفصل ودقيق عن الجزائر.

– صعوبة الحصول على معلومات وبيانات جديدة التي تكاد تكون معدومة، حيث نجد أن بعض مواقع الجهات الرسمية بياناتها قديمة ولم يتم تجديدها وبقيت موقفة بين سنتي 2020 و2021 مثل وزارة التجارة الخارجية والديوان الوطني للإحصائيات.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى **فصلين، الفصل الأول** يتضمن الإطار النظري للصادرات والتصدير، حيث قسم إلى مبحثين، **المبحث الأول** مفاهيم أساسية حول التصدير ، أما **المبحث الثاني** فقد خصص للدراسات السابقة، أما في **الفصل الثاني** فتطرقنا فيه إلى الآليات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، **المبحث الأول** تم فيه تقديم إستراتيجيات وجهود الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات، أما **المبحث الثاني** فيتمثل في واقع وأفاق الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار العام للتصدير والصادرات

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية لإقتصادات الدول بغض النظر عن إختلاف أنظمتها السياسية، وفي ظل عجز معظم الدول أو كلها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ودائم، لذلك لجأت الدول إلى بناء علاقات إقتصادية عن طريق قطاع التصدير والصادرات من خلال تبادل السلع والخدمات، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في تحقيق النمو والإزدهار، وباعتبارها بوابة نحو العالم إذ أنها تتيح للشركات والافراد الوصول إلى الأسواق الجديدة، وتحقيق عائدات مالية كبيرة.

ولذلك أصبحت دراسة وفهم الإطار النظري للصادرات أمرا ضروريا لفهم متطلبات الأسواق الخارجية والعالمية، من أجل تحديد الفرص والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على قدرة الشركات التصدير، وإتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق النجاح في بيئة تنافسية عالية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير.

المبحث الثاني: دراسات السابقة حول الموضوع.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

يعتبر التصدير عنصرا رئيسيا ومهما في التجارة الدولية، حيث أن له دور فعالا في تنمية الإقتصاد الوطني ونهوض به من خلال تنمية الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة وجذب الإستثمارات الأجنبية وسنتطرق في المبحث إلى ثلاث مطالب ماهية التصدير، أهدافه مؤشراته ودوافعه وفي الأخير سنتحدث عن محددات التصدير متطلباته وطرقه.

المطلب الأول: ماهية التصدير

نسعى في هذا المطلب إلى ذكر أهم مفاهيم التصدير وصادرات، وتطرق إلى أهميته وذكر أنواعه المختلفة.

الفرع الأول: مفهوم التصدير والصادرات

إن نشاط التصدير والصادرات عنصران أساسيان ومساهمان في تحقيق الرفاهية الإقتصادية للدول.

أولا: تعريف التصدير

هناك مفاهيم عديدة ومتنوعة عن التصدير سنذكر منها:

يعرف فريد النجار التصدير على انه "قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق اهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات الدول الأخرى وتكنولوجيا جديدة. "[1]

يعرفه جون جيه كابيلا "التصدير هو إرسال البضائع الى خارج بلدك لبيعها بعد ذلك في بلد اخر. "[2]

ويعرفه أيضا محمود عبد الرزاق بانه "هو بيع اقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال."[3]

وعليه من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف التصدير: على أنه عملية نقل السلع والخدمات والبضائع والمعلومات والأموال والثقافة والسياحة، من دولة الى أخرى عبر الحدود الدولية، لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وثقافية محددة مثل، توسع ونمو وزيادة الأرباح وإستقطاب رؤوس الأموال وتحسين المعيشة وتعرف على ثقافات البلدان الأخرى.

[1] فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008، ص15.

[2] Jhon J .Capel, Import /Export FOR DUMMIES, Wiley Publishing, lnc, Indianapolis, Indiana Published Simultaneously in Canada, 2008, P 09.

[3] محمد عبد الرزاق، الإقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص 05.

ثانيا: تعريف الصادرات

هناك مفاهيم عديدة عن صادرات سنذكر منها:

تعريف الأول "الصادرات هي البضائع والخدمات المنتجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد أخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضـــائع، أو الخدمات، أو كيفية ارســـالها من الأمور المهمة؛ حيث يمكن أن يتم إرســـال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الامتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الالكتروني."[1]

تعريف الثاني "هي تلك الســـلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل ســـلع أو خدمات تنتجها هذه الدول، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في تعويضات ومنح معينة."[2]

تعريف الثالث "وهي عبارة عن قدرة الدولة على تحقيق على تحقيق تدفقات ســـلعية وخدمية ومالية إلى دول والأســـواق العالمية، بغرض تحقيق قيمة مضافة وزيادة الدخل الوطني للدولة والمساهمة في تحقيق النمو."[3]

ومن خلال هذه تعاريف يمكن إعطاء تعريف شـامل للصـادرات: وهي جميع السـلع والخدمات التي تنتجها دولة معينة وتبيعها لدول أخرى، مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو ذهب أو عملات أجنبية من أجل تحسين الإقتصاد الوطني وتعتبر عنصرا هاما في تنمية الإقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

الفرع الثاني: أهمية التصدير

لا شـك في أن هنالك أهمية بالغة للتصـدير على إقتصـاد الدول سـواء على المسـتوى المحلي أو المسـتوى الدولي وسنستعرضها فيما يلي:

ويمثل التصـدير أهمية كبيرة في اقتصـاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأسـاسـية لتعزيز التنمية الإقتصـادية، ويمكن قياس أهميته في إطار التنمية الاقتصـادية من خلال الإسـتعانة بمجموعة من المؤشـرات، مثل معرفة نسـبة صـادرات الإنتاج المحلي، درجة التركيز الســـلعي، والتي تدلنا على مدى قدرة الإقتصـــاد الوطني على ترقية مبادلاته مع الخارج، وأيضـــا من خلال إحداث فائض على مستوى ميزان المدفوعات، وكذا مدى تبعية هذا الإقتصاد للخارج ، فهذه المؤشرات ستعكس

[1] Kimberty Amadeo, Imports and How They Affect the Economy Récupéré sur https://The Balance Money. Com., Date of last update on April 5, 2022, and the date of last browsing January 29, 2024.

[2] خمام عطية، بن دنبدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة، 2022، ص359.

[3] هند بن بالي، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2023-2024، ص 67.

مستوى التنمية للبلد بما يسمح للسلطات العمومية بتشخيص موضوعي لمعدلات نمو القطاعات الإقتصادية، وهذا ما يسمح أيضا بوضع سياسة عمومية فعالة في هذا المجال.[1]

وتتجلى أهميته أيضا من خلال ما يلي:

ـ **خلق فرص عمل جديدة:** حيث أن قطاع التصدير له قدرة ودور كبير في توفير مناصب عمل جديدة، تساهم في تخفيض مستويات البطالة.

ـ **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** فالصادرات تعتبر أحد أهم الموارد جلب للنقد الأجنبي، مما يؤثر مباشرة على التوازن المالي والإستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد.

ـ **المساهمة في الدخل الوطني:** وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل الإمكانيات الموارد المتاحة كما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الأجنبية.

ـ **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي:** الاستثمار عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير، لأنه يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة لارتباطه بالأسواق الخارجية.[2]

ويعد التصدير أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي تدل على تطور بلد ما، ويعكس مدى نمو إقتصادها وتأثيرها العالمي، فنمو الصادرات وزيادة حجمها يدعم من موقف الميزان التجاري في إقتصاد ما من حيث زيادة نسبة الصادرات بنسبة الواردات، الامر الذي يؤثر في نمو الإقتصاد المحلي، كما أن للصادرات دور قوي في نفاذ السلع المحلية اللأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل من تطور نمو الصادرات أحد أهم مصادر تنويع الدخل بالنسبة للقطاعين الخاص والحكومي، ويساعد على خلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاج الذي بدوره سيساعد على خفض التكلفة الإنتاج، وبالتالي سينعكس ذلك على خفض سعر التكلفة على المنشأة وتربح المنشآت من تصدير منتجاتها بعدة طرق منها:

- زيادة المبيعات وفرص نمو أعمال المنشأة بفتح أسواق جديدة.
- تقليص المخاطر من خلال تنوع الأسواق.
- خفض التكاليف الثابتة الناتجة عن زيادة الإنتاج.
- تعزيز القدرة على المنافسة وتطوير النوعية والجودة.

[1] سميرة طالبي، سياسة الإصلاحات الإقتصادية وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –نموذجا–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021، ص 214.

[2] سعدون مروة، وآخرون، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022، ص06.

- التصدير يفرض على المنظمات الأعمال المصدرة مواكبة المنظمات المنافسة لها في السوق.[1]

ويعد التصـدير أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسـيع نطاق السـوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الإقتصادية ولا شك أن هناك محاولات جادة من قبل الدول لدفع التصـدير وفتح أسـواق جديدة فإن زيادة النفاذ به إلى الأسـواق الخارجية يمكن الدول من الحصول على عوائد مجزية من تسويق منتجاتها في الخارج وهذا بالقطع يسهم في تمويل عملية التنمية الإقتصادية شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن إستردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها وهو المشكل الذي تعاني منه أغلبية الدول النامية، حيث يقوم المصـدرون عادة بالإمضـاء على مستحقاتهم في المصـارف الأجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة لتفشي الفساد أو لعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي.[2]

الفرع الثالث: أنواع التصدير

ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة وغير منظورة، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة، ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

_ **الصـادرات المنظورة:** وهي التي تضـم صـادرات السـلع المادية الملموسـة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السـلطات الجمركية، مثل القمح، السـيارات. . . إلخ، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسـلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

_ **الصـادرات الغير منظورة:** وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسـسـات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.[3]

_ **الصادرات المؤقتة:** وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد إستيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصـالونات الدولية، مواد وأجهزة وآلات الاشـغال الضـرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج، إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

[1] بوشامي عبد الرزاق، سريدي احمد، التصدير كخيار استراتيجي الاقتحام السوق الدولية، مجلة دراسات التنمية الإقتصادية، العدد 10، جامعة الوادي، جانفي 2023، ص.ص.4-5.

[2] يوسفي زين العابدين، مزياني محفوظ، حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة تحليلية للفترة (2011-2022)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن باديس مستغانم، 2022-2023، ص 21.

[3] العابد حسام الدين، معمير نور الدين، آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022، ص15.

4-الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائها بالتزاماتها التعاقدية مع المستورد.[1]

المطلب الثاني: أهداف التصدير ومؤشراته

فيما يلي سنذكر أهم الأهداف والمؤشرات ودوافع المتعلقة بعملية التصدير:

الفرع الأول: أهداف التصدير

لتصدير أهداف كثيرة نذكر منها:

_ يعتبر الطريقة الأساسية للخروج من قوقعة التجارة المحلية المحصورة والمحدودة، إلى آفاق دولية وعالمية أوسع تتنوع فيها السلع، الأسواق، العملاء والمعاملات التجارية.

_ زيادة خروج منتوجاتها إلى الأسواق الخارجية بأفضل الأسعار وأنسب الشروط، والإستفادة أيضا من الظروف الإقتصادية العالمية ومن المنافسة الدولية الشديدة في الأسواق الخارجية.

_ ضمان إستقرار في النمو الإقتصادي بالكيفية والمعدلات التي تحقق مستويات مرضية ومقبولة من المعيشة الأفراد والمجتمع في الحاضر والمستقبل.[2]

_ يعد التصدير عاملاً رئيسياً يسمح للبلد بمواجهة المنافسة الدولية لمصدرين أثناء عملية التصدير.

_ إعطاء صورة ديناميكية للمنظمة والمساهمة في الحصول على العملة الصعبة.

_ الحصول على رأس المال وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.[3]

_ تدعيم سمعة الدولة في الأسواق الخارجية والدولية.

_ تجاوز السوق الوطنية المشبعة والوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة إذ يجب التواجد وتمركز بشكل جيد في هذه الأسواق، وكذا التأقلم والتكيف مع المنافسة العالمية.

---

[1] محتال بلقاسم، بن بكاي الطاهر، أدوات التنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واقع وافاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022، 05.

[2] بلاوي عبلة، قاسمي رميسة، واقع منظومة الصادرات خارج المحروقات 2010-2020، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2021-2022، ص07.

[3] Bengoufa Nihel, Radjef Nacera, Exporting outside the hydrocarbon sector as a means of promoting foreigen trade in Algeria between 2009-2020, Namaa for Economic and Trade Journal, Vol 06, N 02, 2022,p 388.

_ التحسين من قدرات الإنتاج بالمؤسسة، وكذا إستغلال الإمتيازات المتوفرة لديها، كما تعمل على خفض التكاليف الإنتاجية الكلية والرفع من جهود البحث والتطوير، من أجل تحسين جودة المنتج وإعطائه صفة المنتج العالمي الذي يصمد أمام المنافسة الدولية.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات التصدير

سنحاول عرض أهم المؤشرات المتعلقة بعملية التصدير ومن أهمها ما يلي:

_ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليلا على الإعتماد الكبير للدولة على الخارج، وعلى إندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية إندماجا كبيرا، غير أنه يجب الاحتياط ضد التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج، فقد ترتفع هذه النسبة أيضا في تلك الظروف التي تريد فيها الدولة الحصول على النقد الأجنبي لازم وضروري الإستيراد السلع الاستثمارية والتقنية اللازمة من أجل إقامة قاعدة إنتاجية تمهد لاستقلالها على المدى البعيد، فالعبرة هنا تكمن في كيفية إستخدام حصيلة الصادرات.[2]

_ نسبة تغطية الصادرات للواردات: وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع نسبة الصادرات وحدها، أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع في تبعية الديون الأجنبية.[3]

_ درجة التركيز السلعي للصادرات: ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على إجمالي صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة إرتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن إعتبارها نسبة مأمونة، وتزداد إحتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة، ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، ومن المهم عند النظر في درجة التركيز السلعي للصادرات التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية، فالخطر يكون كبيرا في حالة السلع الأولية، بينما قد لا يدعو إرتفاع السلع الصناعية في الصادرات إلى القلق. [4]

---

[1] بوتاروك أسماء، توجه الجزائر في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر 2018-2022، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022-2023، ص09.

[2] وليد بيبي، سمية صلعة، حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، المركز الجامعي البيض، 2019، ص464.

[3] نفس المرجع، ص465.

[4] مبروك هاجر، عطار مروة، إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، 2023-2024، ص9.

ـ النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية: هي نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي الإستخدام المحلي، سواء الأغراض الإستهلاك النهائي أو الأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي لها أهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الإقتصـــاد المحلي ومن زاوية تقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإســـتهلاك، فالأصل هو ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وأن تكون إمتداد طبيعيا له.

ـ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: والغرض من هذا المؤشر هو مدى إعتماد البلد على دولة أو عدد قليل من الدول، أو تكتل جهوي أو تكتل عالمي في تصريف صادراتها، وقسم إلى ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في:

- النصيب النسبي في جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدولة المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر في شراء المنتجات التصديرية للدولة المعنية.
- النصيب النسبي في جملة الصادرات لأهم خمس دول في إستيعاب صادرات الدولة المعنية.[1]

الفرع الثالث: دوافع التصدير

يعد التصدير خطوة إستراتيجية ومهمة للدول والشركات التي تسعى إلى نمو والتوسع، من خلال الأسباب التي تدفع بهم إلى الأسواق الخارجية بغية الحصول على النتائج المرجوة.

ـ يعتبر التصدير بالنسبة للدول النامية إطارا لتغطية العجز التجاري الذي تعاني منه إقتصاديات هده الأخيرة.

ـ عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة، وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هده الطلبات في الوقت المناسب.

ـ وجود منتجات ذات إستهلاك عالمي والقدرة على صنع هده المنتجات يفتح الباب اللأسواق العالمية، وذلك في ظل وجود طلب عالمي على هده المنتجات.

ـ عند وجود فائض في الإنتاج، تلجأ المؤسسات إلى البحث عن أسواق خارجية قصد تسويق هدا الفائض، كما أن ضيق القدرة الإستيعابية للسوق المحلي يجعل المؤسسة تبحث أيضا عن أسواق جديدة لبيع منتجاتها.[2]

ـ ويعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية، حيث أن الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، هو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة ومنها:

[1] نفس المرجع، ص09.

[2] صهيب عبدواي، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ALGEX، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2017-2018، ص05.

- **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم وإسترجاع الإستثمارات من خلال التوسع في المبيعات، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق وتخصص المؤسسة.
- **عوامل البيئية:** وتتمثل في طلب التلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة بامتلاكه الخبرة والقدرة على تحمل المخاطر.[1]

المطلب الثالث: محددات التصدير ومراحله

تعد عملية التصدير بوابة هامة لنمو أي إقتصاد وإزدهاره، فهو يساهم في بيع منتجات شركات وخدماتها في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وخلق فرص عمل جديدة، ولهذا من الضروري يجب فهم محددات التصدير متطلباته، وطرقه المختلفة.

الفرع الأول: محددات التصدير

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالصادرات أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هده المحددات نجد ما يلي:

أولا: المحددات الداخلية:

وتضم هذه المحددات العوامل التالية:

1). طبيعة الهيكل الإقتصادي: ويعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، ويظهر ذلك عند مقارنة صادرات الدول النامية بمثيلتيها في الدول المتقدمة، حيث تقوم بإستغلال مواردها لتموين صناعتها وجعلها أسواق لتصريف سلعها ومنتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير قطاعها الصناعي، بل وعملت هذه الدول الإستعمارية على جعل إقتصادات مستعمراتها في تبعية دائمة لها، حيث تختص الدول النامية في الإنتاج الأولي من الزراعة، إنتاج منجمي... إلخ، وهو الأمر الذي ساهم في بعث الفقر والتأخر في الفن الإنتاجي وكذا إنتشار ظاهرة البطالة، حيث أن صادراتها أصبحت منحصرة بصورة أساسية في المنتجات الأولية، وبالتالي بروز إزدواجية إقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج ومتطور قادر على التصدير، وقطاع تقليدي عاجز عن التصدير وعلى خدمة بقية الأنشطة الإقتصادية أخرى، وكل ما سبق ينعكس مباشرة على هيكل الصادرات في دول النامية.[2]

[1] حفصة بن سلمة، أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021-2022، ص17.

[2] محمد عبد المنعم غفر، أحمد مصطفى فكري، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص106

2). دوال الإنتاج في دول النامية: نظرا الإعتماد الدولي في الدول النامية على العوامل الطبيعية في الإنتاج خاصة في الإنتاج الزراعي، جعل من دوال الإنتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تميز الإنتاج الزراعي في الدول النامية بالانخفاض وإرتفاع تكاليفه وإرتفاع أسعار المنتجات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الدولية مما يشكل عائقا على نمو الصادرات حيث يؤدي إنخفاض الإنتاج وقلة العرض الناتج عن عدم كفاية الأساليب الفنية وأيضا عدم توفر رأس المال لعدم تطوير الجهاز الإنتاجي، وهذا ما جعل من التصدير قطاع غير قادر على النمو والتطور.[1]

3). الإنفجار السكاني: إن النمو في الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية، حيث أن ظاهرة الإنفجار السكاني تؤدي إلى الإمتصاص المتزايد للموارد الإقتصادية وتوجيهها إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير وبالتالي التأثير في معدل نمو الصادرات.[2]

4). إتجاه الإستثمار: إن توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية، ولهذا إستوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستمارات على مختلف الأنشطة الإقتصادية، بالنظر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى إعطاء تقلبات أسعار صادرات المواد الأولية حجمها من الإهتمام في المجال القصير، وهذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة للصعبة.

5). السياسة التجارية: إن الدفع بالصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية وهذا لا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق إستراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق، وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الإقتصاد الوطني، لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكيلا تضع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.[3]

ثانيا: المحددات الخارجية

وتضم العوامل التالية:

1). أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية:

[1] نفس المرجع، ص 106.

[2] برواين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص10.

[3] نفس المرجع، ص 56.

من خلال الدراسات المتعددة للطلب العالمي على الصادرات من الدول النامية، وتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب، مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية، وهذا يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة، وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية، وبالخصوص مع ظهور موجة التكتلات الإقتصادية بين الدول المتقدمة.

2). أثر إتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية:

أثبتت معظم الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة وبعض الإقتصاديين أن معدلات التبادل بالنسبة للدول النامية تدهورت بسبب إعتماد إقتصادياتها على الإنتاج الأولي، حيث يرجع هذا التدهور إلى عوامل كامنة في جانبي العرض والطلب أهمها التقدم التكنولوجي الذي جعل الدول المتقدمة منتجة للسلع الصناعية ومستهلكة للمواد الأولية.[1]

الفرع الثاني: متطلبات التصدير

تتطلب عملية التصدير إتخاذ خطوات ومراحل محددة وإستيفاء متطلبات مختلفة لضمان وصول السلع والبضائع لوجهتها النهائية بنجاح، وتتمثل هذ المتطلبات في:

_ **التمويل:** تحتاج المؤسسات قبل الخوض في تجربة التصدير، إلى إمكانيات مالية خاصة بها وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية، وتلجأ إلى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ التي تمنحها البنوك الوطنية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.

_ **التأمين:** إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر وهذا الأمر يستوجب على المصدر الإحتياط لها، وذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

_ **النقل:** تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع والبضائع من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من طرق النقل البري منه الجوي، البحري والنقل بالسكك الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن، ففي بعض الأحيان نجد أن المستورد يهتم باستلام السلع في أقرب الآجال الممكنة، لأجل ذلك يتوجب على مؤسسات النقل الإحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل.[2]

_ **الجباية:** يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط الإقتصادي كونه يمثل أداة الدولة التي تستعمل لتحفيز وتنشيط عملية التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير أو بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب وهذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة.

---

[1] سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص56.

[2] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 74.

ـ **الجمركة:** تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل الإدراة الجمركية، بتطبيق الإجراءات الازمة لكل عملية ووفقا الأنظمة التصدير المعمول بها، حيث نجد أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

ـ **العبور:** إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين هما:

- **الطريقة الأولى:** وهي الطريقة المباشـرة، حيث يعني ذلك أن المؤسـسـة هي التي تتولى وتقوم بعملية التصدير دون تدخل أي طرف أخر.
- **الطريقة الثانية:** وهي طريقة الغير مباشـرة، حيث تسـتعمل في أغلب الأحيان وتكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والإستيراد، فهي مؤسسة مختصة وموكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية.[1]

الفرع الثالث: طرق التصدير

هناك عدة أنواع للتصـدير منها التصـدير المباشـر التصـدير الغير مباشـر والتصـدير المشـترك وسـنتطرق لكل واحد على حدي:

ـ **التصدير المباشر:** هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بنفسه بالتصدير نحو الأسواق الخارجية دون اللجوء إلى الوسطاء سواء شركات التجارة الدولية أو شركات تسيير التصدير وهي شركات خدماتية مستقلة تعمل باسم المصدر بشراء المواد والسلع من المصدر الإعادة بيعها بالشروط التي يحددها هو، وكما يتميز هذا النوع من التصدير بمحدودية مخاطره بالنسبة للمصدر، وعدم سيطرة المصدر للسياسة التجارية والتسويقية لمنتوجه.[2]

وأيضـا هو دخول المؤسـسـة بصـورة مباشـرة في عمليات التصـدير مع تحملها تكاليف الإسـتثمار والمخاطرة ومفترضـة بأن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشـر يغطي تكاليف الإسـتثمار، فضـلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصـة من عوائدها المحققة إلى الوسطاء حيث تتولى المؤسسة ذاتها إنجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها جهة أخرى خارجية ودون الإستعانة بخدمات الوسطاء.[3]

وكما يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة المؤسسة أو الشركة بالأسواق الدولية، بإحدى السبل التالية:

- **إنشـاء قسـم التصـدير الأسـواق الخارجية:** وهذا يتطلب من المؤسـسـة تنظيم وتنسـيق عملية التصـدير من أجل قيامه بكافة مهام التصدير الموكلة إليه.

[1] مروة مومن، مرجع سابق، ص30.

[2] بونوة الشيخ، بن نافلة نصيرة، دور إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم نمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 23، العدد، 02، جامعة عين تموشنت، 2024، ص 352.

[3] حفصة بن سلمة، مرجع سابق، ص.ص15-16.

- **إنشاء فروع في الأسواق الخارجية:** حيث تقوم المؤسسة بإنشاء فروع في السوق الأجنبي يتولى مهام التصدير والتوزيع في ذلك السوق، وهذا ما يسمح للمؤسسة بتحقيق الرقابة على نشاطاتها في السوق الخارجية.
- **إرسال مندوبي بيع للخارج:** حيث يتولون عملية البحث عن العملاء في الأسواق الأجنبية، وذلك للتفاوض معهم بشأن عقد صفقات البيع.[1]

_ **التصدير غير المباشر:** ويمكن إعتبار التصدير غير المباشر على أنه إستخدام وكيل للتصدير والذي يدير نيابة عن المؤسسة عملية التسويق والإتفاق مع الشركات أو العملاء في الخارج ويلعب وسطاء التصدير دورا مهما بصفتهم وسطاء أو مسيرين في التجارة الدولية من خلال ربط الأفراد والمنظمات التي لم تكن لتتصل بخلاف ذلك ويمكن لوسطاء التصدير المساعدة في تحديد العملاء ومقدمي التمويل والبنية التحتية للتوزيع ويمكنهم أيضا مساعدة المنظمات في التغلب على فجوات المعرفة الخاصة بهم ويمكنهم تقليل حالات عدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالعمل في الأسواق الخارجية.[2]

ومن أهم أشكال الوسطاء المتوفرين في السوق المحلي للتصدير ما يلي:

- **التاجر المحلي المصدر:**

يقوم هذا الوسيط بشراء إنتاج الشركة لحسابه الخاص، ثم يتولى عملية تسويقه وبيعه على مسؤوليته في الخارج بهدف تحقيق الربح.

- **الوكيل المحلي المصدر:**

الوكيل يبحث عن التفاوض نيابة عن موكله ويتقاضى مقابل عمله عمولة تختلف حسب العقود التجارية بين الوكيل والموكل ونوع الوكالة.

- **المؤسسات أو المنظمات التعاونية:**

تقوم هذه المنظمات بتنفيذ المهام المتعقلة بالتصدير، وذلك نيابة عن عدة منتجين وهي تقع جزئيا تحت إرادتها ورقابتهم ويستخدم هذا النوع عادة من قبل منتجي البضائع الأولية كالمنتجات الزراعية.[3]

[1] فاطمة الزهراء مرزاق، إمكانية ترقية الصادرات في الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات دراسة تحليلية للفترة، 2010-2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص19.

[2] راحو محمد عبد الوهاب، أثر التوزيع الدولي للمؤسسات الصناعة الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد 02، المدرسة العليا الإدارة الاعمال تلمسان، 2022، ص14.

[3] مريم بن سعادة، ساجية بن معمر، إستراتجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018-2019، ص25.

_ **التصدير المشترك أو المنظم:** وهو عبارة عن تضامن عدد من المصدرين ذوي إهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، فهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم الشركات الأعضاء بالإشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية:

- **الإتحاد التصديري:** ويقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية ومنفعة من سلسلة الأعمال الفردية، والهدف الأساسي هنا هو التصدير بكثرة أفضل من الإحتفاظ بالإستقلال المالي والقانوني للشركة.
- **التصدير المحمول (الحضانة):** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية، بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة لخدمة شركة صغيرة وحديثة التصدير وذات إمكانات ضعيفة لا تمكنها من القيام بالتصدير بمفردها.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع التصدير تم تطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمت بها من حيث أوجه التشابه والإختلاف فيما بينها وكيفية الإستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية بالعربية

أولا: أطروحة الدكتوراه

1-دراسة مروة مومن

بعنوان أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 2000-2020-، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022-2023.

هدفت الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية وموضوعية لواقع الصادرات خارج المحروقات، الوقوف على أهم الإجراءات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات، إبراز أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر في حماية الإقتصاد الوطني من أي أزمات إقتصادية مستقبلية تنتج عن تراجع أسعار النفط أو نفاذه وأثرها على النمو الإقتصادي، وإلى تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من نتائج أهمها: أنه رغما تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة منخفضة في إجمالي الصادرات الجزائرية، إلا أن تنميتها كان له أثر موجب ومعنوي على النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغير الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي، وعليه يمكن أن تساهم تنمية الصادرات خارج المحروقات بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الإقتصادي إذا

[1] هند بن بالي، مرجع سابق، ص 71.

سعت الدولة الجزائرية أكثر إلى إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة نظرا لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما وذلك بفعل عوامل أخرى وسيطة.

ثانيا: مذكرات الماستر

1-دراسة يوسفي زين العابدين، مزياني المحفوظ

تحت عنوان حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة تحليلية لفترة (2011-2022)، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2022-2023.

هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات، وتتبع تطور حجم الصادرات خارج المحروقات لمختلف القطاعات في الفترة 2011-2022، والتنقيب عن الجهود والفرص المتاحة للتخلص من التبعية المركزية لقطاع المحروقات ومحاولة تأسيس إقتصاد جديد قوامه التنويع والتكامل بين مختلف القطاعات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن حجم الصادرات خارج المحروقات لايزال ضعيفا جدا مما يبقي الإقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات، رغم إتخاذ مجمل الإجراءات لتسهيل هذه العملية والنسب المسجلة لاتزال بعيدة عن المطلوب رغم التحسن الطفيف فيها خلال هذه سنوات الأخيرة، إضافة إلى مجموعة التسهيلات والتدابير التي تم إجراءها إلا أنه لازال يوجد العديد من العراقيل والعقبات التي تقف أمام المصدر الجزائري.

2-دراسة بوتاروك أسماء

تحت عنوان توجه الجزائر في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر 2018-2022، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة غرداية، 2022-2023.

هدفت الدراسة إلى التنقيب عن أهم جهود والفرص المتاحة أمام التنمية الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية لعلها تخلص الإقتصاد الجزائري من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات وتسمح بتأسيس إقتصاد جديد قوامه التنويع والتكامل بين مختلف القطاعات، وإبراز أهم الإستراتيجيات التي إتبعتها الجزائر من أجل البحث عن توازن النسبي بين الصادرات النفطية، والصادرات الغير نفطية على المدى البعيد.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الصادرات الوطنية تعتمد بشكل كبير على المحروقات بنسبة تقرب 97%، هذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد بشكل أساسي على القطاع الريعي، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار المحروقات وصدمات سعرية خطيرة، لذلك سارعت السلطات الجزائر إلى البحث عن وسائل وآليات لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها، والبحث عن بدائل في قطاعات أخرى، للتخفيف من التبعات السلبية لتغير أسعار المحروقات، وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتعزيز الصادرات خارج المحروقات ، إلا أن

نتائج لم تكن مرضية ولم تصل إلى المستوى المطلوب فنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 8% من إجمالي الصادرات.

3-دراسة سعدون مروة وآخرون

تحت عنوان سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022.

هدفت الدراسة إلى تقديم واقع الصادرات خارج المحروقات، وإبراز أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات في بناء إستراتيجية متكاملة للتنويع الإقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الإقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: يعتبر التصدير حلقة الولوج للأسواق العالمية فهو المحرك الأساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات، إذ يعتبر التنويع في الصادرات خارج المحروقات الخيار الوحيد للنهوض بالإقتصاد الوطني وتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات، فبرغم من المجهودات المبذولة من السلطات العمومية وإعتمادها إجراءات وإستراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم ترتقي للمستوى المطلوب، رغم الإمكانات الضخمة الموجودة في مختلف القطاعات.

أما فيما يخص أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما إستفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة مروة مومن 2022-2023	- من خلال الإشتراك في دراسة عدة متغيرات في الجانب النظري والتطبيقي أبرزها أساسيات حول التصدير، ودراسة وضعية وواقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	- وتمثلت في إستخدام هذه الدراسة لعدة مناهج منها التاريخي ونماذج قياسية مثل (ARDL) وبرنامج (Eviews)، رغم إشتراكها مع دراستنا في المنهج الوصفي التحليلي - وأيضا الإختلاف في الفترة الزمنية للدراسة حيث توقفت الدراسة في 2000-2020بينما	- إثراء الجانب النظري - الإستفادة في كيفية إتباع الخطوات المنهجية اللازمة للقيام بدراستنا من خلال منهجية التحليل ومنهجية المقارنة بين النتائج.

		دراستنا من 2010 إلى 2023.	
دراسة يوسفي زين العابدين، مزياني المحفوظ 2022-2023.	– الإشتراك في متغير واحد والمتمثل في دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. – وتشابه في إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي. – توصل إلى معظم ونفس النتائج تقريبا.	– الإختلاف في الفترة الزمنية للدراسة حيث كانت من 2011 إلى 2022 عكس دراستنا التي كانت من الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023.	– الإستفادة منها في الجانب النظري والجانب التطبيقي لدراسة الخاصة بنا.
دراسة بوتاروك أسماء 2022-2023	– وجود تشابه في بعض العناصر في جانب النظري والجانب التطبيقي مثل عموميات حول التصدير والصادرات وواقع الصادرات خارج المحروقات – الإشتراك والإعتماد على نفس منهج الدراسة	– الإختلاف في الفترة الزمنية للدراسة حيث كانت من 2018 إلى 2022 بينما دراستنا من 2010 إلى 2023. – الإختلاف في دراسة الحالة حيث تمثلت في تقديم مؤسسة مديرية التجارة بغرداية ثم بعدها تطرق للواقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة التي سبق ذكرها.	– من خلال أخذ فكرة عن موضوع الصادرات خارج المحروقات والإحاطة بأهم الأفكار والمعلومات والنتائج، وأهم المشاكل والعقبات التي واجهت الباحثين في هذه الدراسة ومحاولة الإستفادة منها وعدم تكرار نفس الأخطاء التي وقعو فيه.
دراسة سعدون مروة وآخرون2021-2022	– الإشتراك في بعض العناصر على غرار الإطار النظري للصادرات والإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة لترقية	– الإختلاف في دراسة الحالة حيث تناولت هذه الدراسة وتخصصت في ألية واحدة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتمثلت في	– من خلال أخذ فكرة عن موضوع الصادرات خارج المحروقات والإحاطة بأهم الأفكار والمعلومات والنتائج، وأهم المشاكل

	الصادرات خارج قطاع المحروقات. - الإشتراك في المنهج المستخدم في الدراسة.	القطاع الزراعي للجزائر عكس دراستنا والتي ألمت بمختلف آليات. - الإختلاف في الفترة الزمنية حيث كانت من 2000 إلى 2020.	والعقبات التي واجهت الباحثين في هذه الدراسة ومحاولة الإستفادة منها وعدم تكرار نفس الأخطاء التي وقعو فيه.

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولا: دراسة مداني جمال الدين، جداه عبد الكريم

تحت عنوان دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج خلال الفترة (2014-2019)، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 03، جامعة وهران 2، 2024.

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مواكبة الجزائر للتطور المتسارع والحاصل في مجال التصدير، حيث بادرت كغيرها من الدول في توجيه سياستها نحو تنويع الصادرات وسخرت كل الإمكانيات اللازمة لتنويع وترقية الصادرات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه رغم كل جهود الدولة لتطوير الصادرات قطاع الصادرات خارج المحروقات إلى أنه تبقى سيطرة النفط واضحة على الصادرات، وأن نسبتها تساهم بشكل ضئيل لا يرقى لإن يكون بديلا جيدا ومنافسا لقطاع المحروقات.

ثانيا: دراسة بن سحنون سمير، العرجوم مطيع

تحت عنوان ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات -آفاق وتحديات-مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي تيبازة،2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وإنعكاساتها على عمليات التصدير ومواجهة التحديات الراهنة في ظل بيئة إقتصاد السوق القائم على ميكانيزمات العرض والطلب، وأيضا إبراز أهم الإجراءات التحفيزية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المسطرة إلا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات، وأن الصادرات خارج المحروقات تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات، وبالتالي تأثيرها على النمو الإقتصادي هامشي فقط.

ثالثا: دراسة زهرة مصطفى

تحت عنوان واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2020)، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تسمسيلت، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة الاقتصاد الجزائري، وهو واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات، وذلك بعرض واقع هذه الصادرات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، وأيضا التطرق لمختلف العراقيل التي تواجهها، وفي الأخير عرض مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والأفاق المتوقعة لهذه الصادرات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الصادرات خارج المحروقات بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيتها والرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ولا يمكن ترقيتها دون بناء إقتصاد وطني قوي ومؤسسات إقتصادية قوية.

رابعا: دراسة هشام الصلواتشي، وآخرون

تحت عنوان إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدراة والإقتصاد، مجلد 02، العدد 01، المدرسة العليا التجارية القليعة (الجزائر)، 2020.

هدفت الدراسة إلى إبراز قدرة تنويع الصادرات على حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات، وتطرق إلى نجاعة البرامج التنموية المتعلقة والمرتبطة بمدى كثافة المنتجات المصدرة خارج المحروقات والحوافز المعتمدة في إستراتيجية ترقية الصادرات على المستوى الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الجزائر مازالت غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الإنتاجية بالدرجة التي تجعل من الصادرات غير النفطية ترقى لمستوى يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الإقتصادي، حيث وصفة منذ عقود بالصادرات الهامشية في إجمالي الصادرات السلعية، وأن قطاع التصدير غير النفطي يواجه العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للإستيراد بدل التوجه للقيام بنشاط التصديري.

أما فيما يخص أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما إستفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة مداني جمال الدين، جداه عبد الكريم	- من خلال الإشتراك في مختلف عناصر الدراسة	- وجود الإختلاف في الفترة الزمنية لهذه الدراسة	- إثراء الجانب النظري والإستفادة منها في الجانب

2024	بالإضافة الإشتراك في المنهج المستخدم في هذه الدراسة مع دراستنا.	حيث كان من الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، بينما فترة دراستنا كانت من 2010 إلى 2023، حيث أضافة دراستنا بعض المعلومات والإحصائيات عنها خلال هذه الفترة.	التطبيقي من خلال الإطلاع على أفكار وآراء الباحث حول موضوع الصادرات خارج المحروقات.
دراسة بن سحنون سمير، العرجوم مطيع 2022	– الإشتراك والتشابه تقريبا في نفس عناصر هذه الدراسة مع دراستنا سواء في الجانب النظري أو التطبيقي. – التشابه في نفس المنهج المستخدم فيها مع منهج دراستنا.	– تميزت دراستنا عن هذه الدراسة بفترة زمنية أطول فقد ركزت هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019، بينما شملت دراستنا فترة أوسع تمتد من 2010 إلى 2023، وأضفنا تحليلا مكملا يشمل بيانات السنوات التالية من 2020-2023	– وتتمثل الإستفادة في أخر نظرة وأفكار عن موضوع الدراسة الخاص بدراستنا. – والإطلاع أهم النتائج وتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة ومقارنتها مع دراستنا.
دراسة زهرة مصطفى .2021	– الإشتراك وتشابه في المنهج المستخدم في هذه الدراسة مع دراستنا، وتشابه في عناصر الجانب التطبيقي لدراستنا والمتمثلة في واقع الصادرات خارج المحروقات وأهم المعوقات التي تواجهها.	– وجود الإختلاف في الفترة الزمنية لهذه الدراسة حيث كان من الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، بينما فترة دراستنا كانت من 2010 إلى2023، حيث أضافة دراستنا بعض المعلومات والإحصائيات عنها خلال هذه الفترة.	– وتتمثل الإستفادة منها في الجانب التطبيقي من خلال الإطلاع على أفكار وآراء الباحثة حول موضوع الصادرات خارج المحروقات. – والإطلاع أهم النتائج وتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة ومقارنتها مع دراستنا.

دراسة هشام سفيان الصلواتشي وآخرون2020	– وجود تشابه في بعض العناصر على غرار الإستراتيجيات المنتهجة ومختلف الإجراءات والإصلاحات المتخذة من طرف سلطات الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.	– ويكمن الإختلاف في المنهج المستخدم في هذه دراسة عن دراستنا، حيث إستخدمت المنهجين الإستقرائي والإستنباطي عكس دراستنا التي إستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي.	– الإستفادة منها في أخذ بعض أفكار وأراء الباحثين الذين قامو بهذه الدراسة ومقارنة نتائجهم مع نتائجنا.

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Kramou Lila،Boutalbi Maamar

تحت عنوان Algeria’s efforts to promote exports the outside the hydrocarbons through devleoping food industries during the period 2017-2019, Management & Economices Resarch Journal, Vol 06, N° 01, Unversity of Djelfa, 2024.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة السياسات والبرامج والحوافز الرئيسية التي إعتمدتها الجزائر لتعزيز الصناعات الغذائية وتقييم أثرها، وإلى عرض مختلف الامتيازات الممنوحة والجهات التي تهدف إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم القدرة الدولة على تحرير الإقتصاد الوطني من التبعية الخارجية بسبب ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، على الرغم من الإمتيازات والسياسات والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية لدعم الصناعات الغذائية إلا أن فعاليتها لم تثبت بعد، ومن المستحيل تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات دون بناء إقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية، وعلى الرغم من الإمتيازات التي قدمتها الدولة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات الغذائية، إلا أن نسبة هذه المشروعات تظل منخفضة وضعيفة للغاية، وأنه يجب تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية في الخارج ضروري من أجل إزالة كافة العوائق التي تواجه لمصدرين أثناء عملية التصدير.

ثانيا: دراسة Mekerkeb-Aberrane Tayeb, Bahaz Louiza

تحت عنوان Algerian Export Dynamics: Navigtingn Giobal Trends, Challenges, and stratégies, Journal of Economic Additions, Volume: 08, N°: 01, 2024.

وتهدف الدراسة إلى تناول موضوع إعتماد الجزائر بشكل كبير على الصادرات المحروقات، وتحليل تأثيرها السلبي على القدرة التنافسية العالمية والإستدامة الإقتصادية، وإلى التوجهات الملحة لتنويع صادراتها لمواجهة تقلبات في أسواق النفط والغاز، والبحث عن العقبات التي تعترض التنويع ومحاولات إقتراح أهم سياسات وتدخلات إستراتيجية الفاعلة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن طريق الصادرات الجزائرية الناجحة تكمن في إتباع نهج ديناميكي قابل للتكيف، والإستفادة من دروس وتجارب العالمية وتوافق مع إتجاهات السوق المعاصرة وإقامة تعاون إستراتيجي مع مختلف الدول، من خلال تبني إستراتيجيات وتنفيذها من أجل تشكيل مسار صادرات الجزائرية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتكون لديها القدرة على مواجهة الأزمات العالمية.

ثالثا: دراسة Bengoufa Nihel, Radjef Nacera

تحت عنوان Exporting outside the hydrocarbon sector as a means of promoting foreigen trade in Algeria between 2009-2020, Namaa for Economic and Trade Journal, Vol 06, N° 02, 2022.

هدفت الدراسة إلى تعرف على السياسة التجارية الجزائرية لقطاع التجارة الخارجية، والبحث عن أهم المتغيرات المتحكمة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وذكر أهم معوقات التصدير خارج المحروقات، وإلى إبراز أهمية تصدير خارج المحروقات إلى الخارج وفعاليتها في تنويع الإقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الدولة سعت إلى الارتقاء بالصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال المساعدات والتسهيلات التي قدمتها للمصدرين ومساهمة كافة الأطراف المتدخلة في عملية التصدير، ورغم كل هذه المساعدات والإمتيازات المقدمة لازال التنويع في الصادرات ضعيف بسبب غياب إستراتيجية وطنية للتصدير وأثر ذلك سلبا على المؤسسات الجزائرية، حيث يعاني القطاع من التهميش منذ عدة سنوات مع توجه المتعاملين الإقتصاديين نحو الإستيراد والتخلي عن الإنتاج الوطني.

رابعا: دراسة Abdellaoui Sid Ahmed

تحت عنوان THE Algerian economy beteween oil dépendance and the inévitabilité of economicdiversificatio ,Internatinonal Journal of Eonomic Performance, Vol 05, N° 02,University of Boumerdes, 2022.

هدفت الدراسة إلى التركيز على التحليل الهيكلي لتحديات التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، وإقتراح آليات التي من شأنها تشجيع وترقية مسار تنويع الاقتصادي القائم على تنويع الأنشطة الإقتصادية والقاعدة الإنتاجية بما يتماشى مع تحولات العميقة في نمط الإنتاج العالمي، وإلى تحليل الإختلالات الهيكلية المختلفة التي تشوه الإقتصاد الجزائري والناتجة عن إعتماده على النفط الذي لايزال قائم ويعاني من تبعيته الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن إعتماد الجزائر للنموذج الذي يهدف إلى تحقيق التنويع الإقتصادي هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، من خلال معالجة هيمنة الموارد الأحفورية والخوف من إستنزافها، ومعالجة مخاطر الأزمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، وأنه يجب توجه نحو مجالات عديدة ومختلفة لتنويع الإقتصاد وتركيز على تنويع الصادرات وتنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية وأخيرا تنويع مصادر الطاقة.

أما فيما يخص أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما إستفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الإختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة Boutalbi ,Maamar Kramou Lila 2024	– وتتمثل في بعض العناصر المستخدمة في هذه الدراسة مثل الإستراتيجيات والهيئات المستحدثة لترقية الصادرات خارج المحروقات.	– يكمن في تركيز هذه الدراسة على تطوير الصناعات الغذائية بدل دراستنا التي ركزت على عدة آليات لترقية الصادرات خارج المحروقات. – إختلاف في الفترة الزمنية لهذه الدراسة حيث كان من الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020.	– أتحات لنا هذه الدراسة توسيع أفاق دراستنا والإطلاع أهم نتائج والتوصيات المتوصل إليها من طرف الباحثين رغم أننا لم نستخدم هذه الدراسة كمرجع أساسي.
Mekerkeb-Aberrane Tayeb, Bahaz Louiza 2024	– تتشابه هذه دراسة مع دراستنا في بعض عناصر الجانب التطبيقي، وأيضا تتشابه في الفترة الزمنية حيث كانت من 2010 إلى 2023.	– ويتمثل الإختلاف في أن هذه دراسة لم تركز على الجزائر فقط بل توجهة إلى تجارب دولية نجحة في مجال ترقية وتنويع صادراتها خارج المحروقات.	– على رغم من عدم إستخدامي لهذه الدراسة كمرجع أساسي إلا أنها تقدم وجهة نظر مكملة عن بعض عناصر دراستنا.
دراسة Bengoufa Nihel, Radjef Nacera 2022	– التشابه في نفس المنهج المستخدم مع منهج دراستنا. – الإشتراك والتشابه تقريبا في نفس عناصر هذه	– وجود الإختلاف في الفترة الزمنية لهذه الدراسة حيث كان من الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021، بينما فترة دراستنا	– الإستفادة منها في الجانب النظري الخاص بدراستنا، وأخذ بعض أفكار وأراء الباحثين الذي قامو بهذه الدراسة ومقارنة

	الدراسة مع دراستنا سواء في الجانب النظري أو التطبيقي.	كانت من 2010 إلى2023، حيث أضافة دراستنا بعض المعلومات والإحصائيات عنها خلال هذه الفترة.	نتائج دراستهم مع نتائج دراستنا.
Abdellaoui Sid Ahmed **2022**□– تتشارك هذه الدراسة السابقة مع دراستنا في إستخدام نفس المنهج، سواء من ناحية المكونات النظرية أو تطبيقية.	– تتشارك هذه الدراسة السابقة مع دراستنا في إستخدام نفس المنهج، سواء من ناحية المكونات النظرية أو تطبيقية.	– وتمثلت في طول تغطية فترة دراستنا الممتدة من 2010 إلى 2023 بينما هذه دراسة كانت من 2016 إلى 2021 مما سمح لنا بتقديم معلومات وإحصائية جديدة عن هذه الدراسة.	– تتيح لنا هذه الدراسة فرصة الإستفادة من أفكار ووجهات نظر الباحثين، ومقارنة نتائج دراستنا بنتائج هذه الدراسة.

المصدر: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق لاحظنا أن للتصدير أهمية بالغة وقصوى في إقتصاد أي دولة، فهو يعتبر قضية أساسية ومهمة تفرض نفسها على المسارات الإقتصادية للدول والمجتمعات، لأنه يعتبر أحد الآليات المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الخام من خلال الإنفتاح على الأسواق التي تساهم في نفاذ السلع والخدمات للخارج، وبتالي تحصيل العوائد والإيرادات التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول.

وكما أظهرت الدراسات السابقة إهتماما كبيرا على المستوى الإقتصادي بقطاع التصدير والتجارة الخارجية، حيث شملت مجالات بحثية متنوعة على الصعيد المحلي، حيث ركزت هذه الدراسات على ضعف وهامشية تنويع السلع والمواد في قطاع الصادرات خارج المحروقات، على الرغم من الإستراتيجيات والسياسات والوعود الحكومية المتعلقة بتحرير الإقتصاد الوطني الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات، وأشارت هذه الدراسات إلى الفرص وتوجهات المتاحة لتنمية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتوجيهها إلى الأسواق الدولية.

الفصل الثاني:

آليات والإستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات

تمهيد:

أصبح تنويع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات أمرا ضروريا ومهما، بل وقد بات هدفا أساسيا تطمح إليه أغلب الدول النامية بما فيها الجزائر، بالنظر لي ما مرت به هذه الدول نتيجة التقلبات والإهتزازت في أسعار المحروقات خلال العقود الماضية، ولعل أخر صدمة لها كانت نتيجة فيروس كوفيد 19 الذي أدى إلى إنهيار وسقوط أسعار النفط مسببة أزمة عالمية ومخلفة آثار سلبية على الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، لذلك لجأت الجزائر للعديد من الإستراتيجيات والإجراءات منها القديمة ومنها الجديدة لنهوض بهذا القطاع وتطويره.

وبالحديث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وجب تسليط الضوء على واقع هذه الصادرات من خلال التطرق إلى تطورها وعرض مختلف السلع والمواد المنتجة خارج قطاع المحروقات، مع عرض مساهمتها في الميزان التجاري، ثم ذكر أبرز وأهم التوجهات المستقبلية التي تركز عليها الجزائر لتنويع إقتصادها، وفي الأخير محاولة ذكر أهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول: إستراتيجيات وجهود الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجيات وجهود الدولة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات

تلعب إستراتيجيات ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دورا مهما في نهوض بقطاع التصدير، فمن خلال هذه الإستراتيجيات تسعى الدولة إلى تقديم الدعم والإعانات للمصدرين، والتي تساهم في تطور قطاع التصدير، ورفع من قدراته، مما يؤدي إلى زيادة مداخيله ونموها على المدى البعيد.

المطلب الأول: إستراتيجيات وجهود الجزائر لتطوير الصادرات المحروقات في الفترة القديمة (1980-2019)

قامت الدولة بالعديد من الإجراءات التحفيزية في إطار إستراتيجية ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ولعل أبرزها ما يلي:

أولا: إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة

قامت الدولة بإجراءات عديدة لتسهيل التجارة الخارجية ونهوض بقطاع التصدير، وتتمثل فيما يلي:

1). تحرير التجارة الخارجية:

نظرا للوضع المتدهور الذي آل إليه إقتصاد البلد عقب أزمة 1986 والذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية، عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989، وحمل هذا برنامج في طياته سلسلة من تدابير الهادفة الى إستعادة التوازنات الكلية والجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف الجهات في الإقتصاد الجزائري، فعملت السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير تحت دعم وإشراف صندوق النقد الدولي، وتتمثل هذه التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي:

_ تخفيض عجز الميزانية في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات.

_ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.

_ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.[1]

2). تخفيض قيمة العملة:

سياسة تخفيض قيمة العملة هي إستراتيجية تتبعها الكثير من الدول بهدف دعم النقد وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وأداة فاعلة عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات والحد من الواردات في أن واحد وبشكل مباشر، فالإقتصاد

[1] الهروشي خطاب، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، جامعة وهران، 2019، ص.ص.505-506.

الجزائري يعاني من إختلالات إقتصادية وإجتماعية، وإضطراب في مؤشرات الإقتصاد الكلي ونظرا للآثار السلبية التي يمكن أن ينتجها سعر الصرف غير الواقعي، كهروب العملة الصعبة، وإنهيار النظم الضريبية، وتوسع وإزدهار السوق الموازية، لذلك لجأت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض قيمة الدينار أكثر من مرة منذ تسعينيات القرن الماضي.[1]

ثانيا: إستراتيجية الإصلاحات المالية والضريبية والجمركية

لقد إتخذت الدولة مجموعة من الإصلاحات المشجعة لقطاع التصدير وتحقيق أهدفه الممتثلة في دعم صادرات خارج المحروقات وهي كالأتي:

1). **الإصلاحات المالية والضريبية:** تجسدت في قانون النقد والقرض 10-90 والذي تضمن مواد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما ما تعلق منها بالتصدير ومع القانون رقم 02-90 في مادته 07 التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية التصدير المنتجات خارج المحروقات، ومنذ سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل50%من حصيلة صادراتهم ومن منتجاتهم، وتعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة، والإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 3-5 سنوات.[2]

2). **الإصلاحات الجمركية:** يلعب النظام الجمركي دورا أساسيا وفعالا في التأثير على التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير وتنشيطه بصفة خاصة، من خلال برنامج تحديث القطاع، حيث شرعت إدارة الجمارك في سياسة الشراكة مع المؤسسات الإقتصادية ومع الأطراف الأخرى في سلسلة التجارة الخارجية لمواجهة تحديات عولمة الإقتصاد وتحرير التجارة وتعزيز الإستثمار، حيث قدمت الحكومة الجزائرية جملة من التسهيلات الجمركية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين تشجيعا لهم في عمليات التصدير، ولعل أهمها:[3]

_ زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

_ إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD)، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.

---

[1] شرياق رفيق، إستراتيجيات وآليات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: "تفعيل وترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الإقتصادي 2020-2024، المنظم بالمركز الجامعي ميلة يوم 02 نوفمبر 2022، جامعة قالمة، 2022، ص10.

[2] آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جامعة سطيف2، 2022، ص.ص.330-331.

[3] العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات -آفاق وتحديات – مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، مجلة أبحاث، مركز جامعي تيبازة، 2022، ص. ص.218-219.

_ إنشاء الرواق الأخضر والذي يسمح بالمصادقة على التصريح التصدير دون معاينة السلع، بالإضافة إلى التسهيلات على مستوى مختلف الموانئ.

_ تفعيل دفتر ATA بمدة صلاحية سنة واحدة، وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج.

ثالثا: إستراتيجية الإطار المؤسساتي

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء العديد من الهياكل والأجهزة الداعمة والموجهة لقطاع التصدير ويمكن عرض أبرز هذه الهيئات:

1). الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات، أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا ووفقا للموارد المتوفرة، وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة: [1]

_ أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.

_التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج من (50%إلى 80%).

_التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.

_تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير من (25%إلى50%).

_تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

2). غرفة التجارة والصناعة:

تم إنشاء غرفة جزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-96 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق ل 03 مارس سنة 1996، والغرفة هي عبارة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية والإستقلال المالي، تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة ومقرها بمدينة الجزائر، وفي سنة 2000 تم إعادة شروط الإستحقاق من

[1] زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، سنة 2021، ص142.

خلال المرسوم التنفيذي رقم 312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، حيث تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين وفي سنة 2010 تم تعديل أجهزة الغرفة على إثر الإنتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية

للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الإقتصاديين بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 10-319 المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 2010، ونذكر بعض مهام الغرفة: [1]

_ تزود السلطات العمومية بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والإنشغالات التي تخص بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الصعيد الوطني قطاعات التجارة الصناعة والخدمات.

_ تنظم التشاور بين منخرطيها وتجمع أراءهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدراة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها.

_ متابعة وتقديم الدعم للمؤسسات الإقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية في المجالات القانونية والمالية والإجتماعية وخاصة التجارة الخارجية.

_ تقترح أي تدابير ترمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية وترقيتها.

3). الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:

هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1990 منبثقة من ديوان الوطني للمعارض والتصدير (ONAFEX)، وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الشركة في المساهمة تطوير الأنشطة التجارية والترويج لها، كما ترافق أيضا إجراءات الدولة في تشجيع الإنتاج الوطني والصادرات خارج المحروقات، وهي مكلفة بالمهام التالية:[2]

_تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي والمحلي والجهوي، داخل وخارج الوطن لتقريب رجال الاعمال المحليين والأجانب.

_ إعانة المتعاملين الإقتصاديين في ميادين ترقية الصادرات التجارة الخارجية وذلك بفضل: الإعلام الإقتصادي والتجاري؛ والإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية.

_ العمل على التقارب بين المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين والأجانب.

4). الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:

[1] صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، ال عدد01، جامعة بومرداس، 2021، ص421.

[2] بونوة الشيخ، بن نافلة نصيرة، مرجع سابق ص357.

هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية ذات طابع إدراي، تأسست عام 2004 وتلعب دور الوسيط بين بين مؤسسات الدولة والمصدريين الجزائريين، ومن أنشطتها: تطوير دليل المصدريين، التدريب والإستشارة وإنجاز الدراسات، وتهدف الجمعية إلى الدفاع عن مصالح المصدريين على المستوى الوطني والدولي، والمشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتجية الترويج للصادرات إضافة دعم الفاعلين الإقتصاديين في العملية التصديرية وتشمل قطاعات الأنشطة التالية: الأغذية؛ النفايات المعدنية وغير المعدنية؛ الغزل النسيج والخدمات.[1]

5). الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

تأسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، المؤرخ في 12جوان 2004، وذلك في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والإندماج الدولي، كما يعد بمثابة داعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة، وتتكلف الوكالة بما يلي:

_ المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية؛

_ تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛

_ إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛

_ مساعدة المتعاملين الإقتصاديين على تطوير عمليات الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير؛

_ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقة وطنية عن المتعاملين الناشطين في التجارة الخارجية للجزائر؛

_ تفعيل إجراءات التكوين والإعلام وكذا تقديم الدعم اللازم لصالح المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين من أجل متابعة الواردات؛

_ تمتلك الوكالة كل البيانات التي تعالج المعلومات الإقتصادية بكل الوسائل، لاسيما بواسطة وصلات سرية إلى قواعد البيانات الإحصائية والجمركية، وتابعة الإدارة الجمارك.[2]

6). الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات:

[1] هشام سفيان صلواتشي، وآخرون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، العدد 01، مدرسة العليا القليعة الجزائر وجامعة الجلفة، 2020، ص155.

[2] شرياق رفيق، مرجع سابق، ص 05.

تأسست هذه الشركة بموجب عقد توثيقي بتاريخ 03 ديسمبر 1995وقد تم إعتمادها بالمرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996، وهي تعتبر مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية والغير تجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عملية التصدير إلى الخارج دون الخوف على أموالها، وهذا ما يشجع الجانب التصديري للدولة.[1]

المطلب الثاني: إستراتيجيات وخطط الجزائر لتطوير الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2019-2024)

تسعى الحكومة الجديدة لتقديم إستراتيجيات بنمظار أخر لترقية وتطوير الإقتصاد الوطني من خلال مخططات جديدة لعمل الحكومة والتي تجسد برامج رئيس الجمهورية وهذا ما سنتطرق إليه:

أولا: سياسات التجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات:

عملت الحكومة على وضع خطط وفق إستراتيجية مدروسة خاصة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفي محاولة منها للبحث عن موارد جديدة والإستغناء عن النفط، وذلك من خلال تجسيد سياسات لصالح تنويع وترقية الصادرات خارج امحروقات، وهذا ماسنوضحه:

1). تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات

عملت الحكومة على وضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الإقتصاديين باللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم، وكما إنتهجت مسعا للضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب، وترمي سياسة تثمين إلى إحلال إنتاج وطني متنوع محل الواردات وترقية الصادرات وإستصئال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الإستيراد وضمان توازن الميزان التجاري وذلك من خلال وضع وتحسين إستعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة المستودين) من أجل إحصاء دقيق اللإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات، وأيضا تحديد الإحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها تكملة الإنتاج الوطني وإستجابة لطلب المستهلكين.[2]

2). تعزيز قدرات التصدير

[1] رمضان بطوري، لطيفة رجب، التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر -دراسة حالة-، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 02، سوق أهراس، 2020، ص 179.

[2] اللحياني ليلى، إستراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الإنفتاح الإقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي تيبازة، 2023، ص.ص.573-574.

تواصل الحكومة تشجيع ومرافقة ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم الضروري ولازم للمتعاملين الإقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وأيضا إلى إنشاء تجمعات للتصدير، وتتجلى قدرات ترقية الصادرات فيما يلي:

_ إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، التي تساهم في ترقية الإنتاج المحلي.

_ تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين وتسهيل الإجراءات.

_ وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالإنتاج الوطني وإنجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية والجنوبية.

_ إستحداث أرضيات لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي.[1]

3). تحيين وتطوير الإتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:

شرعت الحكومة منذ سنة 2020 في تقييم معمق الإتفاقيات التبادل الحر القائمة، وبهذا الشأن سيتم القيام بما يأتي:

_ تقييم الإتفاقيات المتعددة الأطراف والإتفاقيات الثنائية (إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحرة العربية الكبرى والإتفاقية التفاضلية مع تونس).

_ الإستعداد الفعلي للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر لقارة إفريقية بهدف الإستفادة من الإمتيازات الممنوحة.

_ دراسة ملف مفاوضات إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من أجل إستكمال إندماج الإقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

_ تحديد مقاييس إبرام إتفاقيات تجارية الجديدة التي ترمي إلى تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالإتفاقيات؛

_ متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق لشروط منح الإمتيازات الممنوحة.[2]

4). ترقية الصادرات وتسهيل فعل التصدير:

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الأول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2021، ص 44.
[2] اللحياني ليلى، مرجع سابق، ص575.

تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتعزيز الصادرات الغير نفطية، تماشيا مع رؤية الدائمة التي تهدف إلى تنويع الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وضمن هذا الإطار تم إطلاق مبادرات هامة تهدف إلى تخطي العقبات ودعم المصدرين الجزائريين، أهمها:

ـ تسهيل وتعجيل معالجة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل للمصدرين عن طريق صندوق الخاص بترقية الصادرات.

ـ إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عن طريق الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

ـ دراسة معمقة لفهم إشكالية حصة العملة الصعبة التي يحصل عليها المصدرون، وإقتراح حلول لضمان حصول المصدرين على حصتهم العادلة منها.

ـ مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها، والعمل على تطوير تصدير الخدمات لاسيما في مجال الرقمنة والهندسة.[1]

ثانيا: إستراتيجية الإنعاش وتجديد الاقتصادي:

1). عصرنة النظام المصرفي والمالي:

وتتمثل في الحصول وتوفر على نظام مصرفي ومالي ناجع وحديث وفي متناول الجميع، بما يسمح بتحسين جاذبيته وترقية مساهمته في تطوير الإقتصاد الوطني من جهة، وتحقيق إحترافية لمختلف الفاعلين وتحسين حوكمة النظام من جهة أخرى، ولاسيما من خلال:

ـ رقمنة وتدويل النظام البنكي الجزائري بما يسمح بتقليص آجال الدفع وضمان حلقة الوصل بالخارج من أجل ترقية صورة الجزائر بالخارج.

ـ التعجيل بمسار عصرنة أنظمة الدفع (الإطار التنظيمي وهياكل أنظمة الدفع، لاسيما الدفع الإلكتروني).

ـ إستقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي عن طريق إستعادة ثقة المواطن في مؤسساته المالية والمصرفية.

ـ مكافحة السوق الموازية للعملة الصعبة.[2]

2). تحسين جاذبية مناخ الإستثمار:

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سابق، ص45.

[2] نفس المرجع، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ص 25.

في إطار تحسين جاذبية مناخ الإستثمار، وتلتزم الحكومة بإزالة كل العراقيل التي تعيق الإستثمار بفضل إتخاذ جملة من التدابير التنظيمية والمالية، التي يتلخص أهمها في الاتي:

_ إزالة الطابع المادي عن الإجراءات الإدارية وتقليص آجال معالجة كل الملفات الإدارية وتبسيط إجراءات منح مختلف الإعتمادات والرخص المطلوبة لممارسة النشطات بكل أنواعها.

_ تطبيق نسب فوائد جذابة ومعقولة إقتصاديا، حسب القطاع وفي إطار عقود الإلتزام بالنتائج.

_ وضع آلية لتقييم والمتابعة لمناخ الاعمال، وتسهيل طرق الحصول على القروض لصالح المؤسسات المصغرة.

_ إنشاء هيئة لليقظة والإستعلام الإقتصاديين لمساعدة المستثمرين على التوقع والإستباقية.[1]

3). تطوير المنشآت الأساسية اللوجستية

إن التكاليف اللوجستية الباهظة تعيق القدرة التنافسية للمنتوجات، سواء على مستوى الإستيراد او على مستوى التصدير، ومن أجل معالجة هذه الوضعية التي مازالت تؤثر سلبا على تنافسية منتوجاتنا في التصدير، وكذلك ميزان مدفوعاتنا بالنظر إلى أهمية الأعباء اللوجستية للمواد المستوردة، وتلتزم الحكومة بما يلي:

_تزويد البلاد بمنصات لوجستية توزع توزيعا عادلا حسب خصوصيات كل المناطق من خلال تقليص التكاليف ودعم فروع تصدير السلع.

_تطوير شبكة السكة الحديدية أكثر فأكثر مع مراعاة إمتيازاته من حيث إنخفاض تكاليفها والحفاظ على البيئة وتخفيف الضغط على المنشآت الأساسية المتمثلة في الطرق والطرق السيارة.

_ تطوير أسطول الملاحة البحرية والنهوض به إلى مستوى يسمح له بالتكفل بنقل البضائع في إطار التحكم في فاتورة الخدمات عند الإستيراد وتقليصها مع ترقية الصادرات.

_ تشجيع وترقية الجمعيات الوطنية التي تنشط في مجال الإمداد، وموائمة الترسانة القانونية التي تضبط الأنشطة المينائية والجمركية.[2]

ثالثا: دعائم الإنعاش الإقتصادي

[1] نفس المرجع، ص. ص .27-28.

[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، مرجع سابق، ص. ص 50-51

إعتمدت الحكومة الجزائرية في مجال تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، من إخلال إستحداث مخططات ودعائم جديدة تعمل وتساهم في توفير الدعم والإسناد، من أجل تحقيق الأهداف المخططة لها وذلك عن طريق:

1). مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)

حدد للبرنامج جملة من الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، لاسيما تقليص الواردات ب 10 مليارات دولار ابتداء 2020، وتحقيق مالا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021 ويرتكز المخطط على أربعة محاور أساسية وهي:

أ). أزمة كوفيد 19 وإنعكاساتها على الإقتصاد الوطني:

خلال الأشهر ال 11 الأولى من عام 2020، إخفض الميزان التجاري بنسبة 84%مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على رغم من إخفاض الواردات المقدرة ب 18.25% ويرجع ذلك إلى الإعتماد الكبير على المحروقات (93% من الصادرات في 2019) وبعد صدمتي إنخفاض أسعار النفط 2008 و2014، تسببت جائحة كورونا في سنة 2020 إلى صدمة نفطية جديدة مع وصول سعر برنت الخام دون 25 دولار أمريكي، وأدت أيضا تدابير إحتواء الوباء إلى تعطيل أداء الإقتصادي مسببة ركودا غير مسبوق، ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الإجتماعية نحو 1800 مليار دينار.[1]

ب). دعائم مخطط الإنعاش الإقتصادي:

تندرج ضمن مخططة الإنعاش الإقتصادي دعائم رئيسة جديدة للنمو والتي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الإستفادة من إعادة التوطين في السلاسل الإقليمية، ومن أجل نجاح محركات النمو وجب تدعيمها بالتدابير المحددة، ويتعلق الامر ب:

_التنمية الصناعية بتثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة والمقاولاتية والإستثمارات الاجنبية المباشرة.

_ تحسين جاذبية مناخ الإستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.

[1] خمام عطية، بن دنيدينة سعيد، مرجع سابق، ص362.

_ ترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة القطاعات لحوكمة إقتصادية جديدة.

_ تطوير العقار الإقتصادي وتحسين إستغلاله.

_ تعزيز إقتصاد المعرفة والبحث عن تنمية والإبتكار.

_ الإسراع في تحقيق الإنتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة.[1]

ج). مصادر تمويل مخطط الإنعاش الإقتصادي:

يشكل التمويل ومصادره الهاجس الأكبر لنجاح أي برنامج أو مخطط تنموي، وإنطلاقا من المنطق الإقتصادي الذي يحتم على أي حكومة القدرة على التحكيم في نوعية ومنابع تمويلها، سواء من حيث المرونة أو القدرة على الإستيعابية لها أو الديمومة والإستمرارية في عملية التمويل، أما بخصوص تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، فقد حددت له خمسة مجالات محتملة كمصادر للتمويل وهي تتمثل في:

_ تمويل الميزانية.

_ التمويل النقدي.

_ الأسواق المالية.

_ الشركات العمومية والخاصة.

_ استحداث "بنوك التنمية" تتمثل إحدى مهامها في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع المهيكلة.[2]

د). مرتكزات مخطط الإنعاش الاقتصادي:

إنطلاقا من الجهود الحثيثة لحكومة وسعيا منها إلى تعزيز نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي، وفي هدا الإطار حددت نقاط إرتكاز من خلال إعتماد على قطاعات رئيسية كقاطرة تحقيق تنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، وهدا إنطلاقا من إعادة النظر في سياساتها القطاعية في ظل العودة التدريجية للنشاط الإقتصادي نتيجة الركود الناتج عن تبعيات وباء كوفيد 19، وبغية تحقيق الأهداف المنشودة من خلال مخطط الإنعاش الإقتصادي وذلك بالإعتماد على قطاعات وأنشطة إقتصادية رئيسية كقاطرة النمو الإقتصادي تتمثل في:

[1] مصالح الوزير الأول، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 من أجل إنعاش الإقتصاد وتجديده، premier-minstre.gov.dz، (28-04-2024، 15:38).

[2] نفس المرجع، مصالح الوزير الأول، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 من أجل إنعاش الإقتصاد وتجديده، (2024/04/28، 15:45).

_ تنويع مصادر الطاقة

_ قطاع المحروقات وقطاع الصناعة.

_ الموارد المنجمية والتعدين.

_ الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية.

_ القطاع المصرفي والمالي وقطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية.[1]

2). المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات

ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 23-290 المؤرخ في 03 أغسطس2023، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 12 يونيو 2004 والمتضمن تشكيل المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات، ويترأسه الوزير الأول أو رئيس الحكومة وتكمن مهام هذا المجلس في:

_ المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات وإستراتيجيتها، والقيام بتقييم برامج وعمليات ترقية الصادرات.

_ إقتراح تدابير ذات طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات.

_ إقتراح إجراءات من شأنها تسهيل عملية التصدير ودخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية، وأيضا إقتراح إجراءات تدعيم تنافسية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية.

_ دراسة كل التدابير التحفيزية التي من شأنها دعم المصدرين، وكل عمليات تثمين للمنتجات الوطنية.

_ إقتراح كل التدابير التي من شأنها رفع العراقيل التي تعيق عملية التصدير.

_ تزويد المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات بمنصة رقمية للمصدريين توضع تحت تصرف المصدرين وكل الشركاء، حيث تشكل أرضية لطرح كل الإنشغالات والشكاوى المرتبطة بفعل التصدير والمعالجة والتكفل السريع والآني بهذه الإنشغالات والشكاوى من طرف الهيئات والمؤسسات المختصة بها.[2]

3). المجلس الأعلى لضبط الواردات

[1] خمام عطية، بن دنيدينة سعيد، مرجع سابق، ص. ص363-364.

[2] مصالح الوزير الأول، كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة مراسيم تنصيب المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات،31/07/ 2023، premier-minstre.gov.dz، (07/05/ 2024، 11:47).

صدر في العدد 49 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 23-248 المؤرخ في 14 محرم عام 1445 الموافق لـ أول أغسطس سنة 2023، والذي يتضمن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلته ومهامه المتمثلة في:

_ تشكيلة المجلس الأعلى لضبط الواردات

تنص المادة 02 من المرسوم أن المجلس الذي يرأسه الوزير الأول أو رئيس الحكومة، يتشكل من الأعضاء الاتية: وزير الشؤون الخارجية، وزير الداخلية، وزير العدل، وزير الطاقة والمناجم، وزير التجارة وترقية الصادرات، وزير النقل...إلخ

وتنص المادة 03 على أن المجلس يمكن أن يستشير أي هيئة أو شخص من شأنه إفادته في أشغاله، بينما نصت المادة 04 أن أمانة المجلس تتولاها مصالح الوازرة المكلفة بالتجارة وترقية الصادرات، حيث تكلف هذه الأمانة بالسهر على تحضير الإجتماعات وإعداد جداول الأعمال وضمان إستمرارية نشاطات المجلس. [1]

_ مهام المجلس الأعلى لضبط الواردات

حيث تمثل المادة 05 وتكمن مهام المجلس فيما يلي:

- تحديد وتوجيه السياسة المنتهجة في مجال ضبط الواردات، ودراسة وإقتراح أي تدبير يرمي لضبط الواردات.
- إقتراح تدابير الرامية لحماية الإنتاج الوطني لحلوله محل الواردات.
- إجراء تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالميزان التجاري لاسيما فيما يتعلق بالإستيراد.
- إقتراح تدابير ترمي إلى حماية نظام المعلومات المتعلق بتحديد حاجات السوق الوطنية، أو أي تدابير رامية لمكافحة الممارسات التجارية غير مشروعة عند الإستيراد. [2]

_ أهداف المجلس الأعلى لضبط الواردات

ويهدف المجلس الأعلى لضبط الواردات في الحفاظ على إحتياطي وفائض في العملة الصعبة، وذلك من خلال تطبيق إستراتيجية لتسير ما تحتاجه الجزائر من الواردات كباقي الدول، أي يعني محاولة القضاء على الإستيراد العشوائي للمواد غير ضرورية التي لا يستفيد منها الجميع سواء المؤسسات أو الأشخاص، لذلك يفرض المجلس أن تكون الصادرات الجزائرية أكثر من وارداتها، وذلك من خلال سعي الجزائر لوضع إستراتيجية بالتعاون مع المنتجين الوطنيين لتحقيق إنتاج

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، 08/01/ 2023، ص. ص08-09.

[2] نفس المرجع، ص 09.

محلي يخلف الإستيراد من خلال تشجيع الإستثمار في المواد المستوردة وذلك بالتنسيق مع الهيئات الناشطة في التصدير والإستيراد.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وخاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تعديل القوانين والتشريعات، تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إحياء الصناعة والفلاحة، الخدمات والسياحة، وذلك للرفع من حجم الأداء الاقتصادي، وتحقيق التنمية المحلية والتخلص من التبعية النفطية والمديونية، ورغم كل هذه الجهود المبذولة وسياسات الدعم المعتمدة إلا أن المحروقات بقيت أساس الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات

سنتناول في هذا المطلب دراسة تحليلية تتمثل في واقع الصادرات الجزائرية وتطورها خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، وتناول أهم الصادرات خارج المحروقات، وأيضا ذكر تطور الناتج المحلي والميزان التجاري.

الفرع الأول: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010–2023): عرفت الصادرات الجزائرية عدة تغيرات وتطورات طرأت عليها يمكن إبرازها في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010–2023)

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	مجموع الصادرات
2010	56143	97,20	1619	2,80	57762
2011	71662	97,10	2140	2,90	73804
2012	70571	97,18	2048	2,82	72620
2013	63662	96,72	2161	3,28	65823
2014	58362	95,41	2810	4,59	61172
2015	33081	94,15	2057	5,85	35138
2016	27917	94,00	1781	6,00	29698
2017	33203	94,51	1930	5,49	35132

41115	5,39	2218	94,61	38897	2018
35312	5,86	2068	94,14	33244	2019
21925	8,71	1909	91,29	20016	2020
39281	11,66	4595	89,59	34058	2021
65716	8,85	5815	91,15	59900	2022
26901	8,73	2348	91,27	24553	2023*

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. **الوحدة**: مليون دولار أمريكي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن صادرات المحروقات كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، في حين عرفت سنة 2011 تسجيل أعلى قيمة حققتها الجزائر في صادرات المحروقات وذلك خلال طول فترة الدراسة ككل حيث بلغت 71662 مليون دولار أمريكي وكان ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، أما أدنى قيمة سجلت فقد كانت في سنة 2016 حيث بلغت 27917 مليون دولار امريكي نتيجة إنخفاض أسعار النفط، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد بقيت قيمها ضعيفة ومحتشمة خلال هذه الفترة، حيث عرفت سنة 2010 أدنى قيمة لها بلغت 1619 مليون دولار أمريكي، وهذا بسبب إعتماد الجزائر على صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها وكثرة الطلب عليها، بينما سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2014حيث بلغت 2810 مليون دولار أمريكي، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2017 إلى 2023 فقد تم تسجيل أدنى قيمة خلال فترة الدراسة ككل بالنسبة لصادرات المحروقات حيث قدرت بـ 20016 مليون دولار أمريكي وهذا راجع إلى كوفيد 19وتداعياته الذي أثر بالسلب على أسعار النفط مما أدى إلى تراجعها وسقوطها الحر، ثم لتعود وتنتعش خلال سنتي 2021 و2022 حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، حيث قدرت بـ 59900 مليون دولا أمريكي نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط جراء الطلب المتزايد عليها، بينما في السداسي الأول لسنة 2023 فقد تم تسجيل قيمة 24553 مليون دولار أمريكي وهي قيمة جيدة مقارنة بنسبة للسداسي فقيمته تعتبر أكبر من القيمة المسجلة خلال سنة 2020، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد بدأت بتحسن طفيف وتدريجي خاصة خلال ثلاث سنوات الأخيرة حيث سجلت أعلى قيمة لها قدرت بـ 5815 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2022، أما بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2023 فقد سجلت 2384 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع إلى مختلف السياسات والإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة لتنويع الصادرات وترقيتها خارج قطاع المحروقات، وسنقوم بتوضيح مختلف الفترات والتطورات الحاصلة للصادرات الجزائرية من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (01): منحنى بياني يمثل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

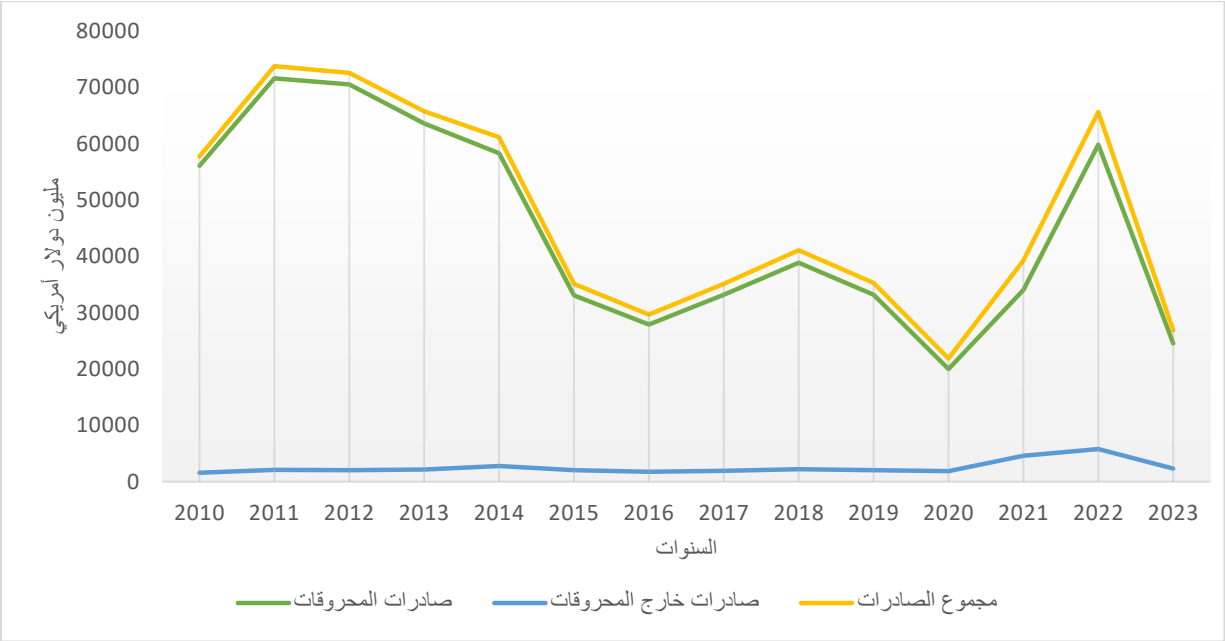

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) والذي يظهر لنا تطور مسار الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2010-2023)، تقلب وتذبذب في إجمالي الصادرات الجزائرية من فترة إلى أخرى، وهذا نتيجة إرتكازها على صادرات المحروقات وقلة إعتمادها على الصادرات خارج المحروقات.

ومن خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (01) نستنتج أن الصادرات الجزائرية تتمركز حول صادرات المحروقات، والتي تشكل النسبة الأكبر على طول فترة دراستنا من 2010 إلى 2023، بينما صادرات خارج المحروقات تميزت بنسبها الضعيفة والهامشية مع وجود تحسن طفيف خلال سنوات الدراسة الأخيرة، نتيجة توجه الجزائر نحو سياسة تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات

تعتبر الزيادة والتطور في السلع المصدرة ومدى وجود الطلب العالي عليها مؤشر مهم، فهو يدل على قدرة الدولة في المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، ومن أجل معرفة حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها، لأن صادرات المحروقات تمثل أساس صادرات الجزائر إلى الخارج فقد بلغت قيمتها 24553 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2023 من الإجمالي العام للصادرات.

ويمكن توضيح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يمثل الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2023):

السنوات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية
2010	305	165	1089	-	27	33
2011	375	162	1495	-	36	16
2012	314	167	1519	-	30	18
2013	402	108	1608	-	25	18
2014	323	49	2350	02	15	10
2015	239	105	1685	-	17	11
2016	327	84	1299	-	53	18
2017	349	73	1410	-	78	20
2018	373	92	2242	-	90	33
2019	408	96	1445	-	83	36
2020	437	71	1287	-	77	37
2021	576	182	3486	01	188	63
2022	269	263	5086	02	84	111
2023*	154	137	2001	01	24	33

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. **الوحدة**: مليون دولار أمريكي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات، حيث يتبين أن المواد نصف المصنعة تستحوذ على أكبر حصة من الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث شهدت هذه المواد تذبذبا كبيرا بحيث أنها كانت في منحى تصاعدي من سنة 2010 إلى سنة 2014، ثم لتنخفض قيمتها خلال الفترة من 2015 إلى 2020، ثم لتعود وترتفع خلال السنوات الأخيرة من 2021 إلى 2023 حيث سجلت أعلى قيمة لها بلغت 5086 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2022، أما عن السداسي الأول لسنة 2023 فقد حققت 2001 مليون دولار أمريكي، بينما المواد الغذائية احتلت المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت عدة تذبذبات في قيمة صادراتها فقد كانت أدنى قيمة لها خلال سنة 2015 قدرت بـ 239

مليون دولار أمريكي، بينما أعلى قيمة لها كانت سنة 2021 حيث بلغت 576 مليون دولار أمريكي، أما السداسي الأول من سنة 2023 فقد بلغت قيمتها 154 مليون دولار أمريكي، وإحتلت المواد الأولية المرتبة الثالثة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث نلاحظ أنها في تذبذب مستمر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال هذه الفترة وبالتحديد خلال سنة 2020 بقيمة قدرها 71 مليون دولار أمريكي، ثم نلاحظ أنها قد بدأت في تحسن تدريجي خلال السنتين الأخيرتين 2021-2023 أين سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2022 وقدرت بـ 204 مليون دولار أمريكي وقيمة 137 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2023، في حين كانت قيم تجهيزات الصناعية وسلع الاستهلاكية وتجهيزات الفلاحية ضعيفة جدا طول الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث أنها تمثل نسبة ضئيلة وشبه معدومة من مجموع الصادرات خارج المحروقات، وهذا ماسنوضحه في شكل التالي:

الشكل 02: يمثل التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة: (2010-2023)

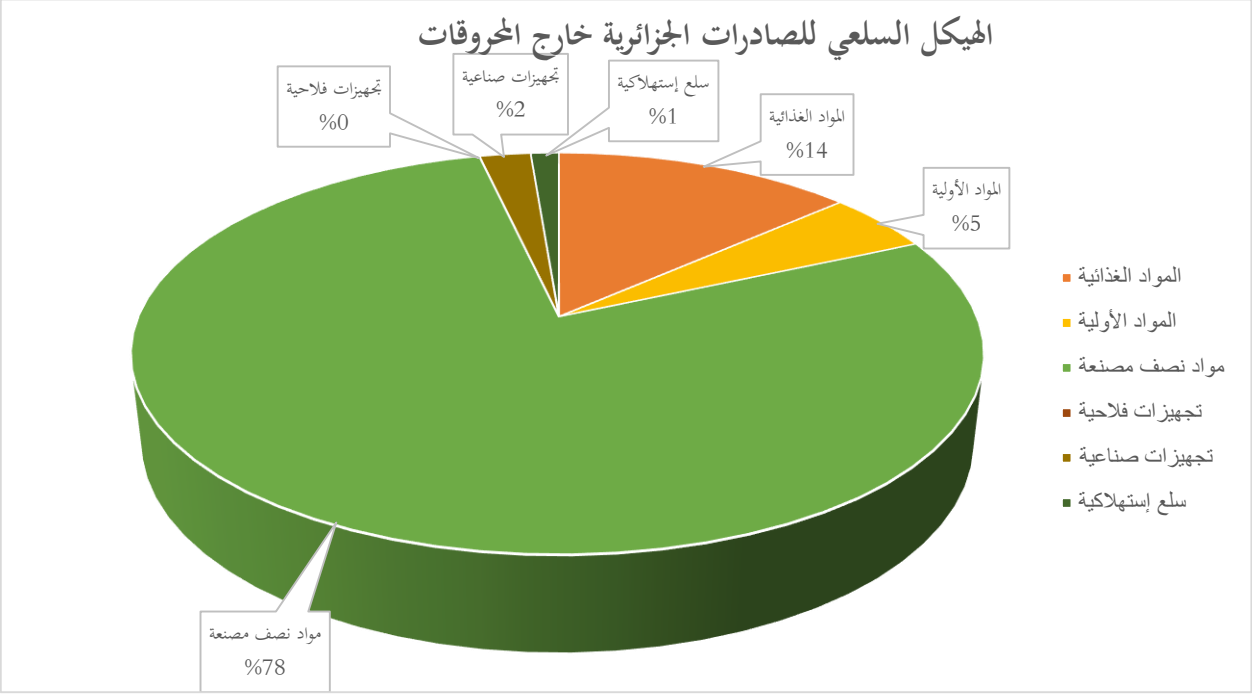

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (05).

من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه نلاحظ أن هيكل الصادرات خارج المحروقات يتكون من مجموعة السلع والمواد، والذي تستحوذ عليه بنسبة كبيرة المواد نصف مصنعة بنسبة 78% ومحتلة بذلك الصدارة في هيكل الصادرات نظرا لاحتواء وثراء الجزائر بالموارد الطبيعية مثل الفوسفات، النحاس، الحديد والصلب مما يدفع الدولة لتصديرها والإستفادة من قيمتها المضافة الكبيرة، وتليها المواد الغذائية بنسبة 14% محتلة المرتبة الثانية نظرا لعدم تركيز الجزائر على المحاصيل ذات القيمة العالية مثل الخضر والفواكه، ولقلة الإستثمارت في مجال الصناعات الغذائية، ثم تأتي المواد الأولية في المرتبة الثالثة بنسبة 05% نتيجة تصدير هذه المواد الخام إلى الخارج دون معالجتها محليا، ثم تأتي كل من التجهيزات الصناعية في

المرتبة الرابعة بنسبة 02% وهذا راجع لعدم وجود قاعدة صناعية قوية في الجزائر تعمل على تقديم الدعم في صناعة التجهيزات الصناعية، لتليها في المرتبة الخامسة السلع الإستهلاكية بنسبة 01% وهذا بسبب ضعف العلامات التجارية في الجزائر وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، ثم المرتبة الأخيرة التي كانت من نصيب التجهيزات الفلاحية بنسبة معدومة وهذا راجع إلى قلة الإستثمارت في مجال تصنيع المعدات والآلات الزراعية، بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة صناعية قوية تدعم صناعة هذه التجهيزات.

ثالثا: تطور الميزان التجاري للجزائر (2010-2023): يعد الميزان التجاري مؤشرا هاما لقياس صحة الإقتصاد الجزائري، حيث أنه يعكس الفرق بين الصادرات والواردات، وبذلك سنقوم بتحليل تطوره خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2023):

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	56143	1619	57762	40212	15550
2011	71662	2140	73804	47300	26504
2012	70571	2048	72620	50376	22244
2013	63662	2161	65823	54903	10920
2014	58362	2810	61172	58330	2842
2015	33081	2057	35138	51464	-16326
2016	27917	1781	29698	46727	-17059
2017	33203	1930	35132	46059	-10920
2018	38897	2218	41115	48573	-7458
2019	33244	2068	35312	44632	-9320
2020	20016	1909	21925	35547	-13622
2021	34058	4595	39281	37464	1635
2022	59900	5815	65716	38669	27047

2023*	24553	2348	26901	20750	6151

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. **الوحدة**: مليون دولار أمريكي.

يظهر لنا الجدول البيانات المقدمة والخاصة بالميزان التجاري حيث تشير القيم السالبة إلى عجز في الميزان التجاري بينما تشير القيم الموجبة إلى الفائض، ونلاحظ من خلال الجدول 06 أن الميزان التجاري شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة 2010-2023 بين عجز وفائض، نظرا لاعتماد الجزائر بشكل كبير على صادراتها من المحروقات، مما يؤثر على إقتصادها بسلب ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، ويتبين لنا خلال الفترة 2010 -2013 أن الميزان التجاري يتمتع بفائض كبير، حيث تراوحت قيمته 26504 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2011 كأعلى قيمة له ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الصادرات الجزائرية، أما في الفترة من 2014 إلى 2016 فنلاحظ تحول ملحوظ وإنخفاض في الميزان التجاري حيث بلغت قيمته 2843 مليون دولار، ثم نشهد بداية العجز الكبير سنة 2015 بقيمة 16326- مليون دولار أمريكي، ليتفاقم العجز ويبلغ أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة ككل بنسبة 17059- مليون دولار أمريكي نتيجة إنخفاض أسعار النفط مؤدية بذلك لانخفاض الصادرات وإرتفاع الواردات، بينما في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020 نلاحظ إستمرار العجز في الميزان التجاري لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة، وهذا نتيجة فيروس كورونا سنة 2020 الذي أثر على أسعار النفط وبالتالي انخفاض في قيمة الصادرات، أما بالنسبة للفترة الأخيرة والممتدة من 2021 إلى السداسي الأول من 2023 نلاحظ عودة الفائض تدريجيا إلى ميزان التجاري محققا أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ككل حيث بلغت 27047 مليون دولار أمريكي، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، باعتبارها العامل الرئيسي المؤثر على ميزان التجاري الجزائري، وهذا ما سنوضحه في الشكل البياني التالي:

الشكل 03: يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010-2023:

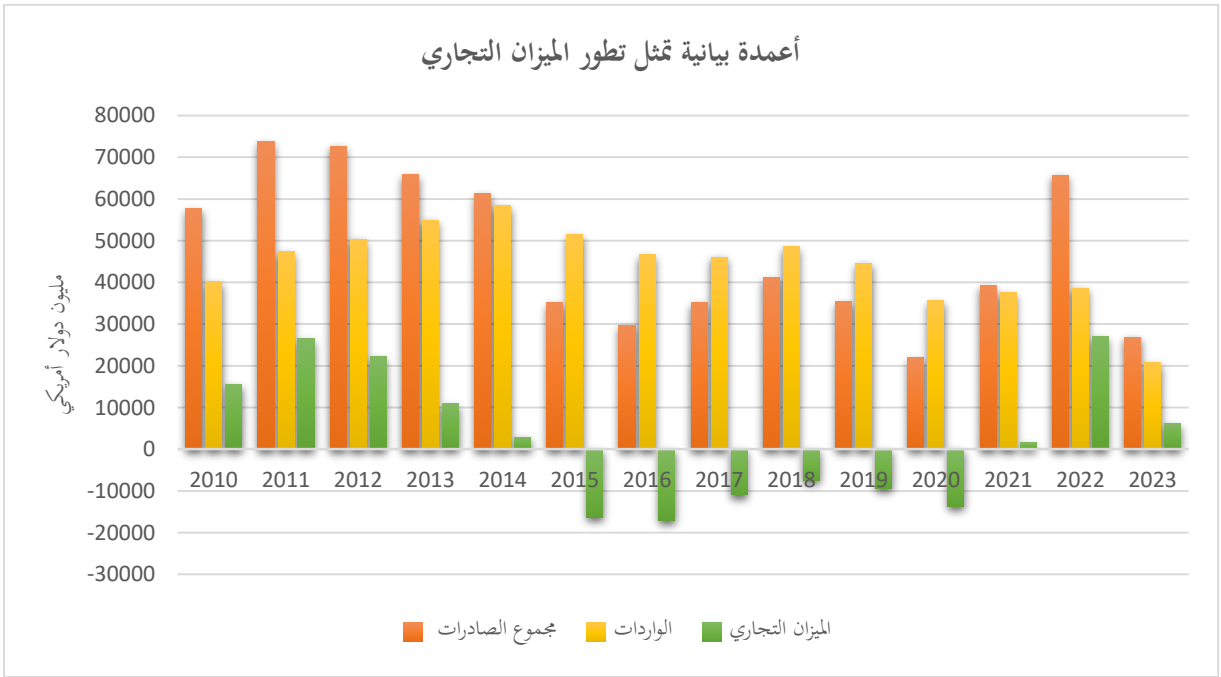

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الميزان التجاري شهد تقلبات كبيرة على طول الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، حيث نلاحظ في الفترة من 2010 إلى 2013 حيث تميزت بفائض هائل وهذا نتيجة هيمنة الصادرات جراء إرتفاع أسعار البترول والغاز عالميا، بينما نشاهد إرتفاع متزايد في الواردات خلال نفس الفترة وهذا جراء إستيراد السلع الغذائية والمواد الأولية والأدوية، ثم نلاحظ في الفترة من 2014 إلى 2020 بداية تراجع والعجز في الميزان التجاري وهذا بسبب إنخفاض أسعار المحروقات، والذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات المحروقات التي تعتبر ركيزة الأساسية في ميزان التجاري، وفي الفترة من 2021 إلى 2023 لاحظنا بداية الإنتعاش في الميزان التجاري وهذا نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات مما أدى إنتعاش وفائض كبير في الميزان التجاري.

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات

تواجه الجزائر تحدي كبير يتمثل في تنويع صادراتها وتقليل إعتمادها على صادرات المحروقات، ولذلك تولي الجزائر مسألة ترقية الصادرات وتنويعها أهمية قصوى لضمان مستقبل إقتصادي مستدام ومزدهر، ولتحقيق ذلك يتطلب جهود كبيرة من قبل الحكومة والقطاع الخاص من أجل مواجهة هذه التحديات، وتنفيذ هذه التوجهات المستقبلية، لذلك توجهت إلى قطاعات معينة من أجل الخروج من تبعية وظل صادرات المحروقات، وسنذكر أهم هذه القطاعات كالتالي:

أولا: القطاع الفلاحي

تعد الزراعة قطاعًا رئيسيًا في الجزائر، وركيزة أساسية للإقتصاد الوطني، نظرًا لدورها المحوري في توفير الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، ودعم التنمية المستدامة، فالقطاع الفلاحي يوظف ما يقارب 2.6 مليون شخص، أي ما يُمثل 74% من اليد العاملة الريفية و24% من القوى العاملة الوطنية، وكما أنه يساهم في تلبية أكثر من 74% من إحتياجات البلاد من المنتجات الفلاحية، بحيث أنه يشكل قاعدة إنتاجية غنية، خاصة في المناطق الجنوبية، وتهدف الجزائر إلى تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في تنويع الإقتصاد ورفع معدلات الصادرات خارج المحروقات وتتركز الجهود على:

_ جذب وتشجيع الإستثمار الخاص في المشاريع الفلاحية والريفية ودعمه في إنشاء مزارع نموذجية تطبق أفضل الممارسات الزراعية.

_ تعزيز الإنتاجية من خلال زيادة الإنتاج الزراعي باستخدام تقنيات حديثة وتطوير سلاسل القيمة الفعالة التي تربط المزارعين بالمستهلكين.

_ تثمين المنتجات الفلاحية من خلال تنويع المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية وتطوير قدرات التخزين والتغليف والتوجه نحو تحسين تسويق المنتجات الفلاحية محليا ودوليا.

_ تحقيق الإستدامة من خلال تبني ممارسات زراعية مستدامة تحافظ على الموارد الطبيعية، وتمكين المزارعين من التكيف مع تغير المناخ[1].

وفي الأخير يمكننا القول بأن القطاع الزراعي يمثل عنصرا أساسيا في تنويع الإقتصاد، حيث يمكنه أن يكون بديل لصـــادرات المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال الإســـتثمار في هذا القطاع، تحديثه، وتعزيز الإنتاجية فيه، وتثمين المنتجات المحلية والوطنية، وبذلك يمكن للجزائر تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي، وتعزيز الصـــادرات خارج المحروقات وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

ثانيا: القطاع السياحي

تكتســـب الســـياحة في الجزائر أهمية متزايدة باعتبارها موردا بديلا واعدا للمحروقات، حيث وضـــعت الدولة إستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق سنة 2030، والذي يؤكد على سعي الدولة لتطوير هذا القطاع، حيث يعتمد هذا المخطط على خمسة أهداف توجيهية للتهيئة السياحية، وتتمثل في جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الإقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات، وضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الاشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة، ومحاولة التوفيق بين الترقية الســـياحية والبيئة، وتثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني، وفي الأخير الوصـــول إلى تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.[2]

1). المميزات والمؤشرات التي تدل على إزدهار قطاع السياحة في الجزائر:

تمتلك الجزائر موقع جغرافي مميز، وتنوع ثقافي وتاريخي، ومناخ معتدل، وإســـتقرار ســـياســـي وأمني، وبنية تحتية متطورة، وزد إلى ذلك المؤشرات التالية:

_ وجود عدد كبير من المنشآت السياحية، حيث تضم الجزائر أكثر من 1500 مؤسسة فندقية، و26 منتجعًا صحيًا، و4496 وكالة سياحة وسفر، وتملك مشاريع سياحية قيد الإنجاز، حيث يتم تنفيذ العديد من المشاريع السياحية الجديدة، بما في ذلك 2562 مشروعًا معتمدًا يشمل 791 مشروعًا قيد الإنجاز.

_ وجود مواقع سياحية مميزة، حيث تضم الجزائر 154 موقعًا ومسارا سياحيا، و10 حدائق وطنية، و7 مواقع مدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو، وتمتلك الجزائر أكثر من 600 شاطئ، منها 427 مسموحا للسباحة.

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، (15/05/ 2024، 18:22).

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاح على الموقع mat.gov.dz، (15/05/ 2024، 22:35).

_ تمتاز بوجود نظام تعليمي متخصص في السياحة، حيث تضم الجزائر 136 مؤسسة تعليمية في مجال السياحة والفندقة.[1]

2). الإنجازات القطاعية الداعمة للسياحة:

_ تطوير شبكة النقل حيث تم إنشاء شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ لتسهيل التنقل في جميع أنحاء البلاد.

_ تطوير البنية التحتية الرقمية حيث تم توسيع شبكة الإتصالات لتشمل معظم أنحاء البلاد، مما يسهل على السياح الوصول إلى المعلومات والخدمات.

_ تعزيز الأمن والإستقرار من خلال إتخاذ الحكومة الجزائرية خطوات لتعزيزها في جميع أنحاء البلاد، مما يخلق بيئة آمنة للسياح.

وتهدف الحكومة الجزائرية إلى تطوير قطاع السياحة ليصبح مصدرا رئيسيا للإقتصاد الوطني، وذلك من خلال:

- **التنويع السياحي:** التركيز على تطوير أنواع مختلفة من السياحة مثل السياحة الصحراوية، السياحة العلاجية، السياحة الساحلية وسياحة الأعمال.
- **تحسين جودة الخدمات السياحية:** تطبيق معايير الجودة العالمية على المنشآت والخدمات السياحية، وتعزيز برامج التكوين المهني وتدريب الموظفين في مجال السياحة.
- **تسهيل إجراءات التأشيرات:** وذلك عن طريق تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية.
- **الترويج للسياحة الجزائرية:** تقوم الحكومة بالترويج للسياحة الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية وتنظيم حملات إعلانية.[2]

وفي الأخير نستنتج أن الجزائر تمتلك إمكانيات ومقومات عظيمة تجعلها قطب سياحي بامتياز، حيث يمكنها من تحقيق التنمية وخلق فرص جديدة وتقديم القيمة المضافة في الإقتصاد الوطني، رغم المنافسة مع الدول المجاورة.

ثالثا: القطاع الصناعي

[1] مرجع سابق، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، (2024/05/15، 23:15).
[2] مرجع سابق، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، (2024/05/16، 9:45)

تولي الدولة إهتماما كبيرا بتطوير قطاع الصناعة باعتباره أحد أهم روافد النمو الإقتصادي المستدام، بحيث تهدف السياسة الصناعية الجديدة التي تعتزم الدولة تنفيذها إلى إحداث نقلة نوعية في الهيكل الإقتصادي الجزائري، وتميزت سنة 2023 بالإنطلاق الفعلي لقطاع الصناعة الذي يستأنف نموه بواسطة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتنظيمية المقترنة باستثمارات الدولة والشركات التي تهدف إلى تحرير الإنتاج الصناعي من خلال تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية أهمها:

_ تسعى الدولة إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي من 6% إلى 10-15% خلال السنوات القليلة القادمة.

_ تثمين الإنتاج الوطني الصناعي، الزراعي والخدمي من خلال التحفيزات الضريبية وتقليص الواردات وتنفيذ سياسة تصنيع موجهة للصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

_ تهدف إلى تقليل الواردات من خلال تحفيز الإنتاج المحلي، وتعزيز الصادرات من خلال تحسين جودة المنتجات الجزائرية وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.

_ تسعى الدولة إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع الصناعة، وذلك من خلال توفير بيئة إستثمارية مواتية للمستثمرين[1].

وتتمتع الجزائر بمزايا هائلة تجعلها بيئة مناسبة لتطوير قطاع الصناعة، أهمها:

- إحتوائها لمساحة شاسعة وعدد سكان معتبر، مما يوفر سوقا محليا كبيرا للمنتجات الصناعية.
- تتمتع الجزائر بثروات طبيعية غنية، مثل النفط والغاز والمعادن، مما يوفر مدخلات مهمة للعديد من الصناعات.
- يوجد في الجزائر عدد كبير من العمال المهرة الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة في مختلف الصناعات.
- شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحسينات كبيرة في البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والكهرباء، مما يوفر بيئة مناسبة للنشاط الصناعي[2].

وتتركز السياسة الصناعية الجديدة على تطوير عدد من الصناعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتماشى مع متطلبات العصر الحديث، منها:

- **الصناعة الميكانيكية**: تشمل هذه الصناعة تصنيع المركبات الخفيفة والنفعية، الآلات الزراعية، الآلات الخاصة بالأشغال العمومية والبناء، المحركات، وقطع الغيار.

[1] مرجع سابق، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، 05/16/ 2024، 10:25).

[2] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، متاح على الموقع industrie.gov.dz، (05/16/ 2024، 13:15).

- **الصناعة الكهربائية والإلكترونية:** تشمل هذه الصناعة تصنيع المنتجات الكهربائية والإلكترونية، الحواسيب، ومولدات الطاقة، والبطاريات، وأجهزة التصحيح والمحولات.
- **الصناعة الغذائية:** تشمل هذه الصناعة تصنيع الحليب ومنتجاته، الأغذية الخاصة بالأطفال، زيت الزيتون، وصناعات التحويل الغذائي.
- **الصناعة الكيماوية:** تشمل هذه الصناعة البتروكيماويات، الغازات الصناعية، الدهانات، والأسمدة.

وسيساهم هذا التطوير في قطاع الصناعة إلى تحقيق العديد من الفوائد للإقتصاد الوطني الجزائري، على المدى القصير والطويل، أهمها:

خلق ملايين فرص العمل الجديدة في القطاع الصناعي، مما سيساهم في الحد من البطالة، تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة الدخل وتحسين الخدمات، ويساهم أيضا في تعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات.

رابعا: قطاع الطاقات المتجددة وقطاع المناجم

1). قطاع الطاقات والموارد المتجددة:

تمتلك الجزائر العديد من الموارد الطاقوية المتجددة، والموارد المنجمية والتي بإمكانها أن تساهم في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر، وتقديم القيمة المضافة في الإقتصاد نظرا للتوجه العالمي نحو هذه الطاقات، ولذلك لجأت الجزائر إلى إستراتيجيات تساهم في استغلال هذه الموارد والإستفادة منها.

_ التركيز على الطاقة الشمسية

تمتلك الجزائر إمكانات هائلة في مجال الطاقة الشمسية، حيث تسعى الحكومة إلى زيادة قدرة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية إلى 04جيجا وات بحلول عام 2030، وذلك بتباع الخطة الوطنية للطاقة المتجددة 2011-2030 والتي تهدف إلى توليد 40% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030، أهم مشاريع الطاقة الشمسية الكبرى التي تم إنجازها مثل محطة حاسي الرمل للطاقة الشمسية بقدرة 40 ميجا وات.

_ تطوير طاقة الرياح :

تُعدّ طاقة الرياح مصدرًا واعدًا آخر للطاقة المتجددة في الجزائر، حيث تخطط الحكومة لتركيب 2 جيجا وات من طاقة الرياح بحلول عام 2030، ومن أهم مشاريع طاقة الرياح التي تم إنجازها مشروع محطة عين أرنات لطاقة الرياح بقدرة 10 ميجا وات.

_ الإستثمار في طاقة الهيدروجين :

تولي الجزائر اهتماما متزايدا لإمكانات طاقة الهيدروجين، حيث تهدف إلى أن تصبح رائدة إقليمية في هذا المجال، وتتمثل أهم مشاريع طاقة الهيدروجين التي تم إطلاقها في: مشروع محطة المطار الدولي للطاقة الشمسية وطاقة الهيدروجين، والشراكات الدولية التي أبرمتها الجزائر في مجال طاقة الهيدروجين، مثل الإتفاقية مع ألمانيا لتطوير مشاريع مشتركة في هذا المجال[1].

2). قطاع المناجم:

تهدف الجزائر إلى تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر، لأن تطوير القطاع المنجمي يعتبر إنشغال وطني وخيار إستراتيجي نظرا لما تزخر به الدولة من ثروات طبيعية وموارد معدنية معتبرة، والتي بإمكانها المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات وذلك من خلال:

_ تثمين هذه الموارد المعدنية لخلق الثروة.

_ البحث المستمر على القيمة المضافة، وخلق فرص عمل خاصة في المناطق النائية ومناطق الظل.

_ توفير الحاجيات من المواد الأولية التي تدخل في مختلف النشاطات الصناعية خاصة الصناعات التحويلية.

_ تقليص فاتورة جلب هذه المواد من الخارج، وإستهداف تصدير الفائض من بعض هذه المواد والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة[2].

وعملت الدولة على تشجيع وتنمية الإستثمار في هذا المجال من خلال:

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنشاطات المنجمية مما يضمن جاذبية الإستثمار في القطاع المنجمي الوطني الذي يجب ان يطور وفقا لمعايير البيئة العالمية التنافسية.
- توفير معلومات وبيانات أساسية عالية الجودة تتعلق برسم الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن للمستثمرين من أجل تشجيع وتحفيز البحث المنجمي (التنقيب والإستكشاف).
- تكثيف برامج البحث العلمي من أجل إكتشاف موارد معدنية جديدة وتوسيع القاعدة المنجمية للبلاد وتكييفها حسب القدرات المنجمية.
- تطوير الشراكة لا سيما الثنائية لجذب رؤوس الأموال والحصول على تكنولوجيات وتقنيات البحث والإستغلال المنجميين وكذا معالجة وتحويل المواد المنجمية خاصة بالنسبة للإستثمارات

[1] مرجع سابق، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، (05/16/ 2024، 14:15).

[2] الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر موضوع جلسة إستماع بمجلس الأمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم: energy.gov.dz، (تاريخ النشر 09 مارس 2021، 05/17/ 2024، 9:10).

الإســـتراتيجية الكبرى (المشـــروع المتكامل لتحويل الفوســـفات، مكمن الحديد لغار جبيلات ومكمن الزنك والرصاص بواد أميزور).[1]

وقد شهد هذا القطاع عدة **نتائج** أبرزها:

ـ زيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات المنجمية، ولا سيما ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير المشاريع الصناعية المنجمية الكبيرة الهادفة إلى تثمين الموارد المعدنية المحلية، على غرار مشاريع تحويل الفوسفات (تبسة)، إستغلال الزنك والرصاص بواد أميزور (بجاية) وتطوير مكمن الحديد في غار جبيلات (تندوف) لتزويد صناعة الحديد والصلب الوطنية.

ـ تحسن جل المؤشرات الإقتصادية على غرار الإنتاج المسوق من قطاع المحروقات، والذي كان مدعوما بارتفاع إنتاج كل المواد وخاصة الغاز الطبيعي نتيجة دخول بعض الحقول والأماكن الجديدة حيز الإستغلال.

ـ بلغ عدد الإكتشافات الجديدة للمحروقات خلال سنة 2023 نحو 15 إكتشاف، أغلبها من قبل سوناطراك.

ـ عرف قطاع المناجم إرتفاعا في الإنتاج على غرار الحديد (+5,6 %)، الفوسفات (+3%)، الملح (+21%)، الرخام (+23%) والذهب (+6,3%) حدث ذلك في سنة 2023.

ـ إرتفعت الإستثمارات إلى 9 مليار دولار أمريكي سنة 2023، مقابل 8 مليار دولار أمريكي سنة 2022.

ـ أكثر من 5 مليار دولار وجهت لتطوير قطاع المحروقات (ثلث إجمالي هذا الإستثمار وجه لتطوير نشاط المنبع)، وذلك من خلال إتباع السياسة التنموية لقطاع الطاقة والمناجم، والتي تعتمد بشكل أساسي على تطوير نشاط المنبع لتوسيع قاعدة إحتياطيات البلاد من المحروقات وزيادة الإنتاج الأولي، وكذا تنمية المشـــاريع الهيكلية والإســـتراتيجية لقطاع المناجم والبتروكيمياء بالإضـافة إلى الإعتماد تدريجيا على الطاقات الجديدة والمتجددة والهيدروجين من أجل تنويع مزيج من الطاقة والحفاظ على البيئة.[2]

خامسا: قطاع إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة

يشكل التحول الرقمي في الجزائر أحد أكبر التحديات التي تواجه بلادنا اليوم ومن أجل تسريع التحول الرقمي تم إستحداث وزارة الرقمنة والإحصائيات سنة 2020، ويستدعي بعث التحول الرقمي الشامل في الجزائر تظافر كل الجهود ومعرفة الفرص التي توفرها هذه التكنولوجيا، فقد عززت جائحة كورونا وتداعياتها إســـتخدام التكنولوجيات الرقمية في

[1] مرجع سابق، الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر موضوع جلسة إستماع بمجلس الأمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم، متاح على energy.gov.dz، (2024/05/17، 9:25).

[2] وزير الطاقة يقدم عرضا عن قطاعه أمام اللجنة الشؤون الإقتصادية، المجلس الشعبي الوطني: apn.dz، (تاريخ النشر: 11 /2024/03، تاريخ الإطلاع 17 /05/ 2024، 15:20).

الدول والإقتصادات في مجالات عديدة، وتجسد هذا من خلال عدة آليات مثل التعليم عن بعد، الإجتماعات الإفتراضية عن بعد، الإدارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وغيرها، حيث كانت هذه التكنولوجيا وسيلة لمكافحة هذه الجائحة وقوة دافعة للإقتصاد العالمي والإقتصاد الوطني، وسنبين أهمية ومساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع وترقية الإقتصاد.[1]

_ مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنويع الإقتصادي وترقية الصادرات الجزائرية:

تساهم الدولة في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة ضمن منظومة تشريعية تحفيزية، مما يعطي دافعا قويا لزيادة النمو في البلاد ورفع الإنتاج وزيادة قدرات التصدير خارج المحروقات، خاصة وأن الجزائر تتوفر على قدرات غير مستغلة، وبالتالي قد حانت الفرصة لإخراجها وتحفيزها لتنويع الإقتصاد وتحقيق الرفاهية والنمو بعيدا عن السوق البترولية المهزوزة وغير المستقرة بسبب الوضع الدولي المتوتر وغير المستقر، وكما أن لهذه المؤسسات دورا إستراتيجيا في تحقيق التطور الإقتصادي للدول من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وتوفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون إندماجها بشكل أسرع في دورة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك تساهم المؤسسات الناشئة في التخفيف من الإنفاق العشوائي على المستوى الوطني، حيث تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه.[2]

وبالتالي نستنتج أن المؤسسات الناشئة في الجزائر يمكنها أن تخلق الثروة، وتحقق وتصل إلى ما وصلت إليه مختلف البلدان في العالم وتساهم في تغيير نمط وحياة وأفكار المستهلكين وتزويدهم بالحلول الممكنة.

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

فيما يلي سنتطرق إلى أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

_ غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الشيء الذي قضى على كل فرص الإبداع والإبتكار.

_ عدم توافر نظام معلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

_ هياكل تنظيمية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج المؤسسة منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والإتصال، مما أدى إلى ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية على مواجهة المؤسسات الإقتصادية.

_ غياب ثقافة التصدير لدى المؤسسات وتركز إهتمامها على السوق الداخلية.

[1] ديباجة الملتقى وطني حول التجول الرقمي ودوره في تحسين أداء المؤسسة في الجزائرية، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تاريخ إنعقاد الملتقى 2023/11/08.

[2] مطهري كمال، المؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح إقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة إضافات إقتصادية، العدد 01، جامعة عين تموشنت، 2023، ص. ص 138-139.

_ ضـعف الحواجز المعلوماتية وتكمن في صـعوبة الوصـول وعدم كفاية المعلومات وبالنوعية المطلوبة وخاصـة باتجاهات وهياكل أسواق التصدير واللازمة لدراسة إختيار ودخول الأسواق الخارجية.

_ الحواجز الوظيفية وتتمثل في ضعف الموارد المالية التي تمكن من توجيه وإدارة الأنشطة التصديرية وتغطية نفقات البحث والتوسع في الأسواق الخارجية وعدم كفاية الكفاءات البشرية والمتخصصة في مجالات الترويج.

_ ضعف وغياب المؤسسات الإقتصادية التي تستطيع تصدير منتجاتها في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا يمكنها ذلك.[1]

_ ضعف المنتجات والإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف يمكن تصديرها للخارج.

_ قلة الإستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الإستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم إستقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى إنتشار المحسوبية والرشوة والفساد الإداري والمالي.

_ إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر على المنتجات وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة.

_ سيطرة بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الإقتصادي، وإستفادتها من الدعم المستثمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتوجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الإحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.

_ عدم وجود إنتظام في عمليات التصـدير خاصـة بالنسـبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الإنتاج، ولغياب إستراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.

_ ضـعف شـركات نقل البضـائع الوطنية سـواء البحرية أو الجوية، وإحتكار خدمات النقل من قبل الشـركات الأجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.[2]

_ هناك بعض **العقبات** المرتبطة بالطلب الخارجي نوضحها كالآتي:

[1] عقون سارة، نوفل سمايلي، دور التنويع الإقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 06، جامعة تبسة، 2021، ص 19.

[2] قاسيمي نوال، رسول حميد، إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البويرة، 2022، ص 218

- **القيود الحمائية:** تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود التي تؤثر على تنافسيتها، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية، خاصة ما تعلق منها بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية.
- **تحديات المنافسة الخارجية:** الصادرات خارج قطاع المحروقات غير متكافئة مع المنتجات المماثلة لها في تلك الدول من حيث الجودة والسعر.

_ وهنالك **عقبات** متعلقة بعرض الصـــادرات خارج المحروقات: حيث تعاني هذه الأخيرة من جملة من العقبات والمتمثلة في:

- **إرتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي:** بسبب تشابك وضيق حجم السوق المحلية مع ضيق الطرق الفنية اللإنتاج وهي الوسائل والتقنيات والأساليب المستخدمة في عملية الإنتاج.
- **التبعية التكنولوجية:** ويأتي مصدر التكنولوجيا المستخدمة في الجزائر من إستيراد الآلات والمعدات نظرا لضعف القاعدة التكنولوجية في الجزائر، إضافة إلى إستيراد القطاع الخاص المعدات المستخدمة التي لا تحقق المواصفات القياسية اللإنتاج.
- **إنخفاض مســـتويات الجودة:** إن المنتجات الجزائرية غير مطابقة لمعايير الجودة العالمية، بســـبب عدم تطبيق نظام الجودة الشاملة ISO 9000، فإنخفاض الوعي حول أهمية المواصفات القياسية العالمية والمعايير الجزائرية المحددة من قبل الهيئة العامة لتوحيد القياســـي ومراقبة الجودة، تعد من أكبر العقبات التي تعترض الصادرات.
- مشاكل التسويق الدولي: يؤدي نقص الخبرة التسويقية خاصة لدى المصدريين الجدد إلى إنعدام الثقة في إمكانية إكتســـاب أســـواق خارجية، وذلك من خلال عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأســـواق العالمية والسلع المنافسة ومستويات أسعارها. [1]

[1] قاسيمي نوال، رسول حميد، مرجع سابق، ص 219.

خلاصة الفصل الثاني:

سعت الجزائر إلى تحرير إقتصادها وتخليصه من سيطرة المحروقات، من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات والتي تمثلت في تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة من أجل جعل السلع والمنتجات الجزائرية أكثر تنافسية وطلبا في الأسواق العالمية، ثم أتبعتها بإستراتيجية الإصلاحات المالية والضريبية والجمركية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات الأجنبية، ورافقتهم بإطار مؤسساتي لتطوير وتعزيز كفاءة المؤسسات الجزائرية المسؤولة عن دعم ومرافقة الصادرات، ومع دخول الجزائر الجديدة إتخذت الحكومة إستراتيجيات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث ركزت على السياسات التجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم المصدرين، وتثمين وتشجيع الصادرات خارج المحروقات في مختلف القطاعات، ثم إتجهت نحو وضع إستراتيجية إنعاش الإقتصاد وتجديده بهدف تحقيق التنويع وتحقيق النمو المستدام، ولتحقيق ذلك ركزت على دعائم الإنعاش لإقتصادي.

تشكل الصادرات الجزائرية الخارجة عن قطاع المحروقات نسبة قليلة وضعيفة، حيث تهمين عليها صادرات المحروقات حيث تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة لتنويع صادراتها من خلال تركيز جهودها وتوجيهها نحو عدة قطاعات واعدة مثل المنتجات الفلاحية (التمور، الخضر والفواكه والحبوب)، قطاع الصناعات التحويلية (خاصة الغذائية والميكانيكية)، قطاع الطاقات والموارد المتجددة وقطاع المناجم وعدة قطاعات أخرى للنهوض بالإقتصاد الجزائري وتنويعه ، إلا أن تنويع الصادرات وترقيتها تواجهها العديد من التحديات والعقبات منها: ضعف وقلة خبرة المصدرين، البيروقراطية والفساد الإدراي، وقوة المنافسة الخارجية.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه حاولنا تبيان أهم السبل والإجراءات التي إعتمدت عليها السلطات الجزائرية للنهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال تنويعها وترقيتها، والتطرق إلى واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات وتطورها خلال فترة الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، والتي أظهرت لنا أن نسبة هذه الصادرات بقيت هامشية وضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات في نفس الفترة، إلا أنها عرفت تحسن وتطور طفيف في نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال سنوات الدراسة الأخيرة حيث بلغت أعلى قيمة لها خلال سنة 2022 (5815 مليون دولار أمريكي)، وهذا راجع إلى الإستراتيجيات الجديدة والإعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي المتبع من طرف الدولة الجزائرية، والتي سعت للتوجه نحو قطاعات إقتصادية واعدة نظرا لما تملكه فيها من موارد وثروات كبيرة، من خلال مختلف الخطط والتدابير التي بدأت في تطبيقها على المستوى القريب والمتوسط من أجل الوصول السريع إلى تنويع الإقتصاد والصادرات الجزائرية والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

ومن خلال ما تم عرضه في دراستنا وإطلاعنا عليها خلصنا إلى إختبار صحة فرضياتنا:

– لقد إعتمدت الجزائر على العديد من السياسات والإجراءات والتدابير التي من شأنها تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات، لكن نجاح هذه الإجراءات كان محدودا وضيقا بسبب بعض التحديات منها البيروقراطية والفساد الإداري، **نعم هذه الفرضية الأولى صحيحة** فالجزائر قامت ببذل العديد من الجهود والإجراءات والتدابير على رأسها إنشاء إطار مؤسساتي يدعم ويوجه المصدرين وأيضا القيام بالعديد من الإصلاحات والحوافز وإستحداث مجالس ومخططات لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج لم تكن بالشكل المطلوب ولم ترقى للمستوى المتوقع بسبب العديد من المشاكل، منها ضعف وقلة الإنتاج والمنتجات الجزائرية.

– هناك تطور ملحوظ في قطاع الصادرات خارج المحروقات، لكن ليس بالشكل الذي تعتمد عليه الجزائر كمصدر رئيسي للصادرات الجزائرية بدلا من قطاع المحروقات، **الفرضية الثانية صحيحة** فقد شهدت الدولة بعض التحسن والتطور الملحوظ في قيمة الصادرات خارج المحروقات خاصة في السنوات الأخيرة، فالصادرات الجزائرية لازلت تسيطر وتهيمن عليها صادرات المحروقات، ولهذا لم تصل الجزائر بعد لمرحلة الإعتماد على الصادرات خارج المحروقات كبديل لقطاع المحروقات.

– تحاول الدولة الجزائرية أن تركز على بعض القطاعات الإقتصادية من خلال تطويرها وتقديم الدعم لها، من أجل زيادة نسبة الصادرات خارج المحروقات وتنويعها في الأمد القريب والمتوسط، **الفرضية الثالثة أيضا صحيحة** وهذا بالنظر للتوجهات الحكومية لهذه القطاعات وسن مختلف الإجراءات والمخططات المستحدثة في السنوات الأخيرة خصوصا، لأن الجزائر تملك مستقبلا واعدا وأفاق كبيرة في ترقية الصادرات خارج المحروقات لأنها تمتلك مزايا عديدة في هذه القطاعات، فيجب أن تركز عليها وتقوم بتطويرها وتقديم الدعم لها، لأنها تعتبر بديل حقيقي لقطاع المحروقات إذا احسنت الجزائر إستغلالها وتخطي مختلف التحديات والعقبات، فستستطيع الجزائر أن تحقق التنويع وترقي إقتصادها في الأمد القريب والمتوسط.

نتائج الدراسة: من خلال ما عرضناه في دراستنا خلصنا إلى عدة نتائج منها:

– يلعب التصدير دورا مهما ورئيسيا في تنمية الإقتصاد من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل جديدة تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التكامل الإقتصادي بين الدول وأنه أداة مهمة لتحقيق نمو إقتصادي مستدام وخلق فرص جديدة للتنمية.

– قامت الحكومة الجزائرية بدعم التصدير من خلال تقديم الحوافز للمصدرين، توفير بيئة أعمال مناسبة وتعزيز الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وذلك من خلال إعتبار أن التصدير مسؤولية الجميع وكل مساهم فيه، من أجل جعل قطاع التصدير هو المحرك الرئيسي للنمو والإزدهار في الجزائر.

– بشكل عام يمكن القول بأن الإستراتيجيات والإجراءات التي إعتمدتها الجزائر القديمة لترقية صادراتها خارج المحروقات حققت بعض النتائج لكنها لم تكن فعالة بالشكل المطلوب، حيث أنها ساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول من خلال تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة، والقيام بالعديد من الإصلاحات المالية والضريبية التي تؤدي إلى جذب الإستثمارت الأجنبية وتحسين بيئة الأعمال، وإستحداث العديد من الهياكل والمؤسسات التي تساهم في دعم وتوجيه المصدرين، إلا أن هذه التحديات التي واجهت الإستراتيجيات والإجراءات تمثلت في الإعتماد الكبير على الواردات وإهمال السلع المحلية، وأيضا إنخفاض القدرة الشرائية وفقد الثقة في الإقتصاد الوطني والعديد من التحديات الأخرى، كلها حالت دون نجاح هذه الإجراءات والإستراتيجيات.

– سعت الجزائر الجديدة إلى تنويع إقتصادها وترقيته من خلال تقليل إعتمادها على المحروقات خصوصا بعد الازمات التي أثرت على أسعار النفط وأوصلتها إلى مستويات متدنية، ولهذا هدفت إلى خلق إستراتيجيات ومخططات جديدة، أو من خلال إعادة بعث وتطوير بعض الإجراءات السابقة، إلا أن هذه الأخيرة لاتزال في طور التنفيذ ومن المبكر جدا الحكم عليها وتقييم نتائجها، رغم وجود بعض المؤشرات والمعطيات التي تدل على التحسن والتطور في قطاع الصادرات خارج المحروقات.

– تتمركز الصادرات الجزائرية حول صادرات المحروقات، والتي تشكل النسبة الأكبر على طول فترة الدراسة من 2010 إلى 2023، رغم التذبذب الذي كانت تعاني منه نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال سنة 2011 (71662 مليون دولار أمريكي)، بينما الصادرات خارج المحروقات تميزت بنسبها الضعيفة والهامشية مع وجود تحسن طفيف خلال سنوات الدراسة الأخيرة، حيث سجلت أعلى قيمة لها قدرت بـ 5815 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2022، نتيجة توجه الجزائر نحو الإستراتيجيات والإجراءات الجديدة التي تساهم في تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج قطاع المحروقات.

– لاحظنا أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2023، لازال يعاني من ضعف وتذبذب في تنويع الصادرات، حيث تميز بالتركيز على بعض المنتجات وسيطرتها على المنتجات الأخرى والذي تستحوذ عليه بنسبة كبيرة المواد نصف المصنعة بنسبة 78% ومحتلة بذلك الصدارة في هيكل الصادرات نظرا لاحتواء وثراء الجزائر بالموارد الطبيعية مثل الفوسفات، النحاس، الحديد والصلب مما يدفع الدولة لتصديرها والإستفادة من قيمتها المضافة الكبيرة.

– شـــهد الميزان التجاري الجزائري تقلبات كبيرة خلال الفترة 2010-2023 بين عجز وفائض، نظرا لإعتماد الجزائر بشكل كبير على صادراتها من المحروقات وتأثرها بأسعار الأسواق العالمية تارة بالإرتفاع وتارة بالإنخفاض، وأيضا الإعتماد المستمر على الواردات من الخارج، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع الصادرات خارج المحروقات، وزيادة العجز في الميزان التجاري.

– توجهت الجزائر إلى عدة قطاعات مثل الفلاحة، الصـناعة وقطاع الطاقات والموارد المتجددة وركزت عليها لي ما تملكه فيها من إمكانيات وموارد هائلة، تســتطيع الإســتثمار فيها وتطويرها وتقديم الدعم لها من خلال أبرز المخططات التي قامت بتســطيرها والبدء في تطبيقها، حيث بدأت تظهر بعض النتائج الإيجابية لكن لا يمكن الحكم عليها لأنها في بداية طريقها، لذلك فهي تتطلب جهودا مستمرة وإلتزاما من جميع الجهات الفاعلة في الإقتصاد حتى تتمكن من تقديم الإضافة المرجوة منها وتساهم في تحقيق التنويع الإقتصادي بالفعل.

– تواجه الصادرات خارج المحروقات العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق تطورها ونموها، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وتنويعه، من بينها الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعرقل المصدرين الجزائريين عن القيام بعملية التصدير، وأيضا ضعف القدرة التنافسية للمعظم المؤسسات الجزائرية، ولمواجهة هذه المشاكل والعراقيل يتطلب جهدا كبيرا من قبل الحكومة للقيام بالعديد من الإصلاحات والسياسات الداعمة للتصدير.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات:

– وجوب رسم إستراتيجيات لأبرز القطاعات الإقتصادية الواعدة من أجل النهوض بها وإصلاحها، من خلال الإصغاء والإستماع لإنشغالات المصدرين والمستثمرين في هذه القطاعات، من أجل القضاء على المشاكل والعقبات التي تواجههم، خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات ومؤهلات طبيعية في مختلف المجالات، مما يمكنها من تحقيق الإكتفاء الذاتي ويكون لها دور كبير في مجال التصدير من خلال تنويع صادراتها خارج المحروقات.

– العمل على الإستفادة من مداخيل المحروقات في الحالات التي يترفع في أسعارها، وإستغلالها في دعم وتشجيع مختلف القطاعات الإقتصادية الواعدة التي بإمكانها تنويع وتطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

– سن إجراءات وعقوبات للقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، والقضاء على المحسوبية والإجراءات الإدارية المعقدة على مستوى المؤسسات والموانئ.

– ضرورة عمل الجزائر على توفير مناخ ملائم وفعال للإستثمار من أجل إستقطاب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، وتحقيق الإستغلال الأوفر للموارد والإمكانيات المتاحة فيها، والإستفادة من عاملي الخبرة والتكنولوجيا، وبالتالي المساهمة في ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

– تشجيع الإبداع والإبتكار والفكر المقاولاتي لدي الشباب الجزائري، والإهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة ذات التوجه التصديري وتقديم الدعم والتوجيه اللازم لها، من أجل الدخول إلى الأسواق الخارجية ومرافقتها أثناء عملية التصدير من أجل التكيف مع الظروف الراهنة، وبذلك تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

– يجب على الجزائر توفير معلومات وبيانات ودراسات عن الأسواق الخارجية من أجل تمكين المصدر الجزائري من الولوج إلى الأسواق الخارجية بسهولة، وتكون لديه دراية جيدة بالتطورات الحاصلة في الخارج وباتجاهات المنافسين الخارجيين.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- دراسة قياسية لأهم أسباب ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر باستخدام أحد النماذج القياسية.
- دور القطاعات الإقتصادية الواعدة في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر.
- أثر الإستثمار في طاقات المتجددة والموارد المعدنية على ترقية وتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.
- دور الإبتكار والمؤسسات الناشئة في ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.
- محمد عبد الرزاق، الإقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية لطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.
- محمد عبد المنعم غفر، أحمد مصطفى فكري، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية

01-أطروحات الدكتوراه

- برواين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر: 1980-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2017-2018.
- سمير عزالدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصـــادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
- سميرة طالبي، سياسة الإصلاحات الإقتصادية وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.
- هند بن بالي، أثر الصـــادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصـــادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2023-2024.

02-مذكرات الماستر

- بلاوي عبلة، قاسمي رميســـة، واقع منظومة الصـــادرات خارج المحروقات 2010-2020، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2021-2022.
- بوتاروك أسماء، توجه الجزائر في دعم وترقية الصـــادرات خارج المحروقات دراســـة حالة الجزائر 2018-2022، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2022-2023.

- حفصة بن سلمة، أثر سياسات سعر الصرف على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021-2022.
- سعدون مروة، وآخرون، سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022.
- صهيب عبدواي، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ALGEX، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2017-2018.
- العابد حسام الدين، معمير نور الدين، آليات تشجيع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات (دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2021-2022.
- فاطمة الزهراء مرزاق، إمكانية ترقية الصادرات في الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات دراسة تحليلية للفترة، 2010-2019، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020.
- مبروك هاجر، عطار مروة، إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة حالة (دراسة قياسية خلال الفترة 1999-2021)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، 2023-2024.
- محتال بلقاسم، بن بكاي الطاهر، أدوات التنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واقع وافاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2021-2022.
- مريم بن سعادة، ساجية بن معمر، إستراتجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2018-2019.
- يوسفي زين العابدين، مزياني محفوظ، حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة تحليلية للفترة (2011-2022)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن باديس مستغانم، 2022-2023.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- آيت بارة شفيعة، أنيسة عثماني، أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية–، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جامعة سطيف2، 2022.
- بوشامي عبد الرزاق، سريدي احمد، التصدير كخيار استراتيجي الاقتحام السوق الدولية، مجلة دراسات التنمية الإقتصادية، العدد 10، جامعة الوادي، جانفي 2023.
- بونوة الشيخ، بن نافلة نصيرة، دور إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم نمو الإقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 23، العدد، 02، جامعة عين تموشنت، 2024.
- خمام عطية، بن دنبدينة سعيد، ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 02، جامعة الجلفة، 2022.
- راحو محمد عبد الوهاب، أثر التوزيع الدولي للمؤسسات الصناعة الغذائية على ترقية الصادرات في الجزائر، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد 02، المدرسة العليا الإدارة الاعمال تلمسان، 2022.
- رمضان بطوري، لطيفة رجب، التغطية المؤسسية لأخطار التصدير في الجزائر –دراسة حالة–، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 02، سوق أهراس، 2020.
- زهرة مصطفى، واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (الفترة من 2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، سنة 2021.
- شرياق رفيق، إستراتيجيات وآليات دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الوطني حول: "تفعيل وترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الإقتصادي 2020-2024، المنظم بالمركز الجامعي ميلة يوم 02 نوفمبر 2022، جامعة قالمة، 2022.
- صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، ال عدد01، جامعة بومرداس، 2021.
- العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات –آفاق وتحديات – مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، مجلة أبحاث، مركز جامعي تيبازة، 2022.
- عقون سارة، نوفل سمايلي، دور التنويع الإقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 06، جامعة تبسة، 2021.
- قاسيمي نوال، رسول حميد، إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البويرة، 2022.
- اللحياني ليلى، إستراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الإنفتاح الإقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي تيبازة، 2023.

- مطهري كمال، المؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح إقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة إضافات إقتصادية، العدد 01، جامعة عين تموشنت، 2023.
- الهروشي خطاب، نحو إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة إحصائية لقطاعي الصناعة والفلاحة، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، جامعة وهران، 2019.
- هشام سفيان صلواتشي، وآخرون، إستراتيجية ترقية الصادرات غير نفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والإقتصاد، العدد 01، مدرسة العليا القليعة الجزائر وجامعة الجلفة، 2020.
- وليد بيبي، سمية صلعة، حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، المركز الجامعي البيض، 2019.
- ملتقى وطني حول التجول الرقمي ودوره في تحسين أداء المؤسسة في الجزائرية، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تاريخ إنعقاد الملتقى 08 نوفمبر، 2023.

رابعا: التشريعات القانونية

- **المرسوم التنفيذي رقم** 04-174، المؤرخ في المؤرخ في23 ربيع الثاني 1425هـ الموافق ل 2000/06/12، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادرة في 2004/06/16.
- **مخطط عمل الحكومة** من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مصالح الوزير الأول، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر 2021.
- **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، 01/08/ 2023.
- **المرسوم التنفيذي** رقم 93-96 المؤرخ في 14 شوال 1416 الموافق ل 03/03/ 1996، يتضمن إنشاء غرفة جزائرية للتجارة والصناعة.
- **المرسوم التنفيذي** رقم 96-235 المؤرخ في 16 صفر 1417هـ والموافق ل 1996/07/02، والذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القرض عند التصدير وكيفياته.
- **القانون رقم** 10-90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 16، الصادرة 1990/04/18.
- **المرسوم التنفيذي** رقم 23-290 المؤرخ في 03 أغسطس2023، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في23 ربيع الثاني 1425هـ والموافق ل 2004/06/12، والمتضمن تشكيل المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات وسيره، صدر في 50 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 2023/08/03.
- **المرسوم رئاسي** رقم 23-248 المؤرخ في 14 محرم عام 1445الموافق ل أول أغسطس سنة 2023، والذي يتضمن بإنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات وتحديد تشكيلته، صدر في العدد 49 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2023/08/01.

المراجع باللغة الأجنبية

المراجع باللغة الإنجليزية

Firstiy : Books

- Jhon J .Capel, Import /Export FOR DUMMIES, Wiley Publishing, lnc, Indianapolis, Indiana Published Simultaneously

in Canada, 2008, P 09.

Secondly: Journals and Studes

- Abdellaoui Sid Ahmed, THE Algerian economy beteween oil dépendance and the inevitability of economicdiversificatio ,Internatinonal Journal of Eonomic Performance, Vol 05, N° 02,University of Boumerdes, 2022.
- Bengoufa Nihel, Radjef Nacera, Exporting outside the hydrocarbon sector as a means of promoting foreigen trade in Algeria between 2009-2020, Namaa for Economic and Trade Journal, Vol 06, N 02, 2022.
- Boutalbi Maamar, Kramou Lila Algeria's efforts to promote exports the outside the hydrocarbons through devleoping food industries during the period 2017-2019, Management & Economices Resarch Journal, Vol 06, N° 01, Unversity of Delta, 2024.
- Mekerkeb-Aberrane Tayeb, Bahaz Louiza, Algerian Export Dynamics: Navigtingn Giobal Trends, Challenges, and strategies, Journal of Economic Additions, Volume: 08, N°: 01, 2024

Third : Articles

- Kimberty Amadeo, Imports and How They Affect the Economy Récupéré sur https://The Balance Money. Com., Date of last update on April 5, 2022, and the date of last browsing January 29, 2024.

المواقع الإلكترونية

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر موضوع جلسة إستماع بمجلس الأمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم: energy.gov.dz، (تاريخ النشر 09 مارس 2021، 05/17/ 2024).
- مصالح الوزير الأول، كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة مراسيم تنصيب المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات،31 جويلية 2023 premier-minstre.gov.dz، (2024/04/28).
- مصالح الوزير الأول، مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 من أجل إنعاش الإقتصاد وتجديده، premier-minstre.gov.dz، (05/07/ 2024).
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاح على الموقع mat.gov.dz (05/15/ 2024).

- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، متاح على الموقع industrie.gov.dz، (16/05/ 2024).
-
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، متاح على الموقع aapi.dz، (15/05/ 2024).
- وزير الطاقة يقدم عرضا عن قطاعه أمام اللجنة الولائية اللشؤون الاقتصادية، المجلس الشعبي الوطني: apn.dz، (تاريخ النشر: 11 /2024/03، تاريخ الإطلاع 17 /05/ 2024).

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	-
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار العام للتصدير والصادرات	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير	06
المطلب الأول: ماهية التصدير	06
المطلب الثاني: أهداف التصدير ومؤشراته	10
المطلب الثالث: محددات التصدير ومراحله	13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	18
المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية	22
المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	25
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: آليات والإستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات خارج المحروقات	63-31
تمهيد	31
المبحث الأول: إستراتيجيات وجهود الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.	32
المطلب الأول: إستراتيجيات وجهود الجزائر لتطوير الصادرات المحروقات في الفترة القديمة (1980-2019)	32

المطلب الثاني: إستراتيجيات وخطط الجزائر لتطوير الصادرات خارج المحروقات في الفترة الحديثة (2019-2024)	37
المبحث الثاني: واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.	44
المطلب الأول: واقع الصادرات خارج المحروقات	45
المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية لترقية الصادرات خارج المحروقات.	52
المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	59
خلاصة الفصل الثاني	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع	69
فهرس المحتويات	76